حَدِيْثُ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

" إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا " .

دِرَاسَةٌ تَحْلِيْلِيَّةٌ .

دكتور

محمد حسن محمد محمد قنديل

مدرس الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

مؤتمر
كلية
الدراسات
الإسلامية

مؤتمر
كلية
الدراسات
الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤتمر
كلية
الدراسات
الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، وَأَشْهَدُ أَن لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِيْنَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّيْنِ .

- أَمَّا بَعْدُ -

فَهَذِهِ دِرَاْسَةٌ تَحْلِيْلِيَّةٌ لِحَدِيْثٍ نَبَوِيٍّ، يُعَدُّ السَّنَدَ الشَّرْعِيَّ الصَّرِيْحَ، لِكُلِّ دَعْوَةٍ لِتَجْدِيْدِ الدِّيْنِ، وَإِصْلاحِ حَالِ الأُمَّةِ، أَسْأَلُ اللهَ – تَعَالَىٰ – الْهِدَاْيَةَ، وَالتَّوْفِيْقَ، وَالسَّدَاْدَ، وَالسَّلامَةَ مِن الزَّلَلِ، وَالْخَطَأِ، وَالتَّقْصِيْرِ، إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ، وَبِالإِجَاْبَةِ جَدِيْرٌ، وَهُوَ نِعْمَ الْمَوْلَىٰ، وَنِعْمَ النَّصِيْرِ .

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوْعِ

أَوَّلاً : التَّأْكِيْدُ عَلَىٰ دَوْرِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِيْ نَشْرِ ثَقَاْفَةِ التَّجْدِيْدِ، وَإِحْيَاْءِ الْفِكْرِ الإِسْلامِيِّ الصَّحِيْحِ، وَالتَّصَدِّيْ لِكُلِّ دَخِيْلٍ لا يَمُتُّ بِصِلَةٍ لِوَحْيِ السَّمَاْءِ .

ثَانِياً : الْمُشَاْرَكَةُ – قَدْرَ الطَّاْقَةِ – فِيْ بَيَاْنِ الْمَنْهَجِ الصَّحِيْحِ، الَّذِيْ يَجِبُ اتِّبَاْعُهُ لِلتَجْدِيْدِ عِنْدَ الْمُسْلِمِيْنَ، وَفْقَ الضَّوَاْبِطِ الشَّرْعِيَّةِ .

ثَالِثاً : إِعْدَاْدُ أُنْمُوْذَجٍ تَطْبِيْقِيٍّ لِلدِّرَاْسَاْتِ التَّحْلِيْلِيَّةِ، الَّتِي أَوْلاهَا الْمُحَدِّثُوْنَ عِنَاْيَةً فَاْئِقَةً، بِوَصْفِهَاْ أَحَدَ أَهَمِّ الْمُرْتَكَزَاْتِ الْعِلْمِيَّةِ، لِلتَّعَاْمُلِ مَعَ النَّصِّ النَّبَوِيِّ ؛ ضَمَاْنًا لِتَحْقِيْقِ الْفَاْئِدَةِ الْمَرْجُوَّةِ مِنْهُ .

رَابِعاً : الْمُشَاْرَكَةُ فِيْ الْمُؤْتَمَرِ الْعِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ الأَوَّلِ، وَالَّذِيْ تُنَظِّمُهُ كُلِّيَّةُ الدِّرَاْسَاْتِ الإِسْلامِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ لِلْبَنِيْنَ بِالْقَاْهِرَةِ – جَاْمِعَةُ الأَزْهَرِ، وَعُنْوَاْنُهُ : تَجْدِيْدُ الْخِطَاْبِ الدِّيْنِيِّ بَيْنَ دِقَّةِ الْفَهْمِ وَتَصْحِيْحِ الْمَفَاْهِيْمِ .

مؤتمر
كلية
الدراسات
الإسلامية

خُطَّةُ الدِّرَاسَةِ

لَقَد تَنَاوَلْتُ هَذَا الْحَدِيْثَ بِالدِّرَاْسَةِ التَّحْلِيْلِيَّةِ، وَفْقَ الْعَنَاْصِرِ التَّالْيَةِ :

أَوَّلاً : أَوْرَدتُ نَصَّ الْحَدِيْثِ مِنْ سُنَنِ الإِمَاْمِ أَبِيْ دَاْوُدَ – عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ تَعَاْلَىْ – .

ثَانِياً : خَرَّجْتُ الْحَدِيْثَ مِن كُتُبِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُتَاْحَةِ، مَعَ دِرَاْسَةُ إِسْنَاْدِهِ، وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ فِيْ ضَوْءِ قَوَاْعِدِ الْمُحَدِّثِيْنَ، وَنَقَلْتُ أَحْكَاْمِ الأَئِمَّةِ عَلَيْهِ .

ثَالِثاً : قُمْتُ بِإِعْرَاْبِ الْحَدِيْثِ، وَبَيَاْنِ الصُّوَرِ الْبَلاغِيَّةِ فِيْهِ .

رَابِعاً : قُمْتُ بِتَحْلِيْلِ أَلْفَاْظِ الْحَدِيْثِ، مُسْتَعِيْنًا بِعَدَدٍ مِن كُتُبِ اللُّغَةِ، وَالشُّرُوْحِ الْحَدِيْثِيَّةِ .

خَامِساً : عَرَضْتُ بِأُسْلُوْبِي الْمَعْنَى الْعَاْمَّ لِلْحَدِيْثِ .

سَادِساً : نَاْقَشْتُ عَدَدًا مِن الْمَسَاْئِلِ الْعِلْمِيَّةِ ذَاْتِ الصِّلَةِ بِمَوْضُوْعِ الْحَدِيْثِ .

سَابِعاً : ذَكَرْتُ أَهَمَّ الْفَوَاْئِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِن الْحَدِيْثِ .

ثَامِناً : اقْتَرَحْتُ بَعْضَ التَّوْصِيَّاْتِ، الَّتِيْ أَرَاْهَاْ مُنَاْسِبَةً فِيْ هَذَا السِّيَاْقِ .

تَاسِعاً : ذَيَّلْتُ الْبَحْثَ بِالْمَرَاْجِعِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي اعْتَمَدتُ عَلَيْهَاْ، ثُمَّ وَضَعْتُ بَيَاْنًا بِمُحْتَوَى الدِّرَاْسَةِ .

– وَبَعْدُ –

فَقَد بَذَلْتُ قُصَاْرَىْ جُهْدِيْ، مُسْتَعِيْنًا بِاللهِ – تَعَاْلَىْ – ؛ لِيَخْرُجَ هَذَا الْبَحْثُ فِيْ صُوْرَةٍ تَلِيْقُ بِمَوْضُوْعِ الدِّرَاْسَةِ ؛ عَسَىْ أَن يَكُوْنَ خُطْوَةً عَلَى الطَّرِيْقِ الصَّحِيْحِ، لِمَاْ تَتَطَلَّعُ إِلَيْهِ الأُمَّةُ مِن التَّجْدِيْدِ فِي عَرْضِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَتَنَاْوُلِهَاْ بِأُسْلُوْبٍ مُنَاْسِبٍ، يَجْمَعُ فِيْ تَوَاْزُنٍ بَيْنَ الأَصَاْلَةِ وَالْمُعَاْصَرَةِ .

أَسْأَلُ الله – تَعَالَىْ – أَن يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيْمِ، وَأَن يَنْفَعَنِيْ بِهِ فِي الدُّنْيَاْ وَالآخِرَةِ، وَأَن يَكْتُبَ لَهُ الْقَبُوْلَ ؛ عَسَىْ أَن يَكُوْنَ زَادًا لِلرَّاْغِبِيْنَ فِيْ تَجْدِيْدِ هَذَا الدِّيْنِ .

وَاللهُ مِن وَرَاْءِ الْقَصْدِ، وَهُوَ حَسْبِيْ وَنِعْمَ الْوَكِيْلُ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَاْرَكَ عَلَىْ سَيِّدِنَاْ مُحَمَّدٍ، وَعَلَىْ آلِهِ، وَأَصْحَاْبِهِ أَجْمَعِيْنَ، وَالتَّاْبِعِيْنَ لَهُم بِإِحْسَاْنٍ إِلَىْ يَوْمِ الدِّيْنِ، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَاْلَمِيْنَ .

د / محمد حسن محمد محمد قنديل
مدرس الحديث وعلومه
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَوَّلاً : نَصُّ الْحَدِيْثِ مِنْ سُنَنِ الإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ – عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى –

أَخْرَجَ الإِمَامُ أَبُوْ دَاوُدَ فِيْ سُنَنِهِ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ شَرَاحِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمَعَافِرِيِّ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –فِيمَا أَعْلَمُ –، عَنْ رَسُولِ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –قَالَ : « إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : « رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ، لَمْ يَجُزْ بِهِ شَرَاحِيلَ » .

ثَانِيًا : تَخْرِيْجُ الْحَدِيْثِ

١ – أَخْرَجَهُ أَبُوْ دَاوُدَ فِيْ سُنَنِهِ، بِلَفْظِهِ، كِتَابْ : الْمَلاحِمِ، بَابْ : مَاْ يُذْكَرُ فِيْ قَرْنِ الْمِائَةِ، ١٠٩/٤، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٤٢٩١، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَهْرِيِّ .

٢ – وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الأَوْسَطِ، بِلَفْظِهِ، بَابِ : الْمِيمِ، مَن اسْمُهُ : مُحَمَّدٌ، ٣٢٣/٦، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٦٥٢٧ ، مِنْ طَرِيْقِ عَمْرِو بْنِ سَوَادٍ السَّرْحِيِّ .

٣ – وَأَخْرَجَهُ الْحَاْكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، بِنَحْوِهِ، كِتَابْ : الْفِتَنِ وَالْمَلاحِمِ، ٥٦٧/٤، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٥٩٢، مِنْ طَرِيْقِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ كَامِلٍ الْمُرَادِيِّ .

٤ – وَأَخْرَجَهُ بِلَفْظِهِ وَفِيْهِ قِصَّةٌ دُوْنَ قَوْلِهِ « لِهَذِهِ الْأُمَّةِ »، فِيْ نَفْسِ الْكِتَابْ، ٥٦٨/٤، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٥٩٣، مِنْ طَرِيْقِ أَبِي الطَّاهِرِ الْخَوْلَانِيِّ.

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

٥ – وَأَخْرَجَهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، أَبُوْ عَمْرٍو الدَّانِي، فِيْ كِتَابِهِ : السُّنَنُ الْوَارِدَةُ فِي الْفِتَنِ وَغَوَائِلِهَا، وَالسَّاعَةِ وَأَشْرَاطِهَا، بِلَفْظِهِ، بَابِ : قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ »، وَأَنَّهَا لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَزَالُ فِيهَا مَنْ إِذَا سُئِلَ وُفِّقَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ٣/٧٤٢، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٣٦٤، مِنْ طَرِيْقِ أَبِيْ دَاوُدَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْمَهْرِيِّ .

٦ – وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِيْ مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ، بِنَحْوِهِ، بَابِ : ذِكْرِ مَوْلِدِ الشَّافِعِيِّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى –، وَتَارِيخِ وَفَاتِهِ، وَمِقْدَارِ سِنِّهِ، وَبَيَانِ نَسَبِهِ، وَشَرَفِ أَصْلِهِ، عَلَى وَجْهِ الاخْتِصَارِ، ١/٢٠٨، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٤٢٢، مِنْ طَرِيْقِ عَمْرِو بْنِ سَوَّادٍ السَّرْحِيِّ، وَحَرْمَلَةَ بْنِ يَحْيَى، وَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ .

- جَمِيْعُهُمْ (سُلَيْمَانُ، وَعَمْرُو، وَالرَّبِيعُ، وَأَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ، وَأَحْمَدُ) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ شَرَاحِيلَ بْنِ يَزِيدَ الْمُعَافِرِيِّ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – ﷺ –، عَنْ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – .

- وَقَالَ الطَّبَرَانِيُّ : " لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ وَهْبٍ " .

ثَالِثاً : دِرَاسَةُ إِسْنَادِ الإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ – عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى –

١ – سليمان بن داود بن حماد بن سعد، المهري، أبو الربيع، المصري، روى عن : عبد الله بن وهب، وعبد الله بن نافع الصائغ المدني، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وغيرهم، وروى عنه : أبو داود، والنسائي، وإبراهيم بن عبد الله بن معدان، وغيرهم، ذكره ابن حبان في

الثقات، قال الذهبي : " ثقة فقيه "، وقال النسائي، وابن حجر : " ثقة "، مات سنة ٢٥٣ هـ .(١)

٢- عبد الله بن وهب بن مسلم، القرشي، الفهري، أبو محمد، المصري، الفقيه، ولد سنة ١٢٥ هـ، روى عن : سَعِيد بْن أَبي أيوب، وجرير بن حازم البصري، وحيوة بن شريح، وغيرهم، وروى عنه : أبو الربيع (سليمان بن داود المهري)، وأحمد بن صالح المصري، وسعيد بن منصور، وغيرهم، وثقه : العجلي، وابن معين، وأبو زرعة، والخليلي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال أبو حاتم : " صالح الحديث صدوق "، وقال الذهبي : " أحد الأعلام "، وقال في المغني : " ثقة ثبت "، وقال ابن حجر : " ثقة حافظ، عابد "، مات سنة ١٩٧ هـ، روى له الجماعة . (٢)

٣- سَعِيد بن أَبي أَيُّوب، واسمه مقلاص الخزاعي، مولاهم، أبو يحيى المِصْرِي، رَوَى عَن : شراحيل بْن يَزِيد، وعقيل بْن خَالِد، ويزيد بْن أَبي حَبِيب، وغيرهم، وَرَوَى عَنه : عبد الله بْن وهب، وعبد الله بْن الْمُبَارَك، وعبد الملك بْن جُرَيْج، وغيرهم، وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي،

---

(١) انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ج٤/ص١١٤، الثقات ج٨/ص٢٧٩، تهذيب الكمال ج١١/ص٤٠٩، الكاشف ج١/ص٤٥٩، تقريب التهذيب صـ ٢٥١، تهذيب التهذيب ج٤/ص١٦٣ .

(٢) انظر ترجمته في : معرفة الثقات ج٢/ص٦٥، الجرح والتعديل ج٥/ص١٨٩، الثقات ج٨/ص٣٤٦، تهذيب الكمال ج١٦/ص٢٧٧، الكاشف ج١/ص٦٠٦، المغني في الضعفاء ج١/ص٣٦٢، تقريب التهذيب صـ ٣٢٨، تهذيب التهذيب ج٦/ص٦٥ .

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

والذهبي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد بن حنبل : ليس به بأس، مات سنة ١٦١ هـ، وقيل غير ذلك، روى له الجماعة . (١)

٤- شراحيل بن يزيد المعافري المِصْرِي، روى عن : أَبِي علقمة الهاشمي المِصْرِي، وأبي قلابة عَبد اللهِ بْن زيد الجرمي، وأَبِي عَبْد الرحمن عَبد الله بْن يزيد الْحُبُلِي، وغيرهم، وَرَوَى عَنه : سَعِيد بْن أَبي أيوب، وحيوة بْن شريح، وعَبْد اللَّهِ بْن لَهِيعَة، وغيرهم، وثقه الذهبي، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات، وقال ابن حجر : " صدوق "، مات بعد سنة ١٢٠ هـ. (٢)

٥- أَبُو علقمة، الْفَارِسِي، المِصْرِي، مولى بني هاشم، ويُقال : مولى عَبد اللَّه بْن عباس، ويُقال : حليف بني هاشم، ويُقال : حليف الأنصار، رَوَى عَن : أبي هُرَيْرة، وعَبد الله بْن عُمَر، وأبي سَعِيد الخُدْرِيّ، وغيرهم، وَرَوَى عَنه : شراحيل بْن يزيد المعافري، وأيوب بْن حصين، وأبو الزبير المكي، وغيرهم، وثقه العجلي، والذهبي، وابن حجر، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب الثقات، وقال أَبُو حاتم : أحاديثه صحاح . (٣)

---

(١) انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٧، الجرح والتعديل ٤/ ٦٦، الثقات ٦/ ٣٦٢، تهذيب الكمال ١٠/ ٣٤٤، الكاشف ١/ ٤٣٢، تقريب التهذيب صـ٢٣٣، تهذيب التهذيب ٤/ ٧ .

(٢) انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ٤/ ٣٧٤، الثقات ٦/ ٤٥٠، تهذيب الكمال ١٢/ ٤١١، الكاشف ١/ ٤٨٢، تقريب التهذيب صـ ٢٦٥، تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢٠ .

(٣) انظر ترجمته في : معرفة الثقات ٢/ ٤١٧، الجرح والتعديل ٩/ ٤١٩، الثقات ٥/ ٥٧٦، تهذيب الكمال ٣٤/ ١٠١، الكاشف ٢/ ٤٤٤، تقريب التهذيب صـ ٦٥٩، تهذيب التهذيب ١٢/ ١٧٣ .

٦- الصحابي الجليل : أبو هريرة، الدوسي –ﷺ –، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، أسلم عام خيبر، وشهدها مع رسول الله – ﷺ –، ثم لزمه، فكان يدور معه حيث دار، وكان من أحفظ الصحابة لحديث رسول الله – ﷺ، مات سنة ٥٩ هـ، وقيل غير ذلك . (١)

رَابِعًا : الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيْثِ

إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فِيْهِ : شَرَاحِيْلُ بْنُ يَزِيْدَ الْمُعَافِرِيُّ الْمِصْرِيُّ، صَدُوْقٌ، وَلَمْ يُتَابَعْ، وَأَمَّا الْمَتْنُ : فَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَىْ عِلَّةٍ .

قال الإمام السخاوي : " سَنَدُهُ صَحِيْحٌ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ " أ.هـ.(٢)، وَقَالَ الإِمَامُ السُّيُوْطِيُّ : " اتَّفَقَ الْحُفَّاظُ عَلَىْ أَنَّهُ حَدِيْثٌ صَحِيْحٌ " أ.هـ. (٣)، وقال الملا علي القاري : " سَنَدُهُ صَحِيْحٌ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ " أ.هـ. (٤)، وَصَحَّحَهُ الشيخُ عبد الرؤوف المناوي(٥)، وَنَقَلَ تَصْحِيْحَهُ عَن الْحَاكِمِ، وَالْعِرَاقِيِّ(٦)، وَأَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَقْصِدُ بِتَصْحِيْحِ الْحَاكِمِ إِخْرَاجَهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مَعَ سُكُوْتِ الذَّهَبِيِّ عَنْهُ ؛ لأَنَّ الْحَاكِمَ لَمْ يُصَرِّحْ بِتَصْحِيْحِهِ .

وَقَدْ حَكَمَ الإمامُ العجلونيُّ عَلَىْ إِسْنَادِ الطبرانيِّ في الأوسطِ بِثِقَةِ رِجَالِه، وَنَقَلَ تَصْحِيْحَ الْحَاكِمِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ : " وَقَد اعْتَمَدَ الأَئِمَّةُ هَذَا الْحَدِيْثَ " أ.هـ.(٧) .

---

(١) انظر ترجمته في : الاستيعاب ج٤/ص١٧٦٨، الإصابة ج٧/ص٤٢٥ .
(٢) المقاصد الحسنة صـ ٢٠٣ .
(٣) التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة صـ ١٩ .
(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٢٢) .
(٥) في التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٢٦٧) .
(٦) في فيض القدير (٢/ ٢٨٢) .
(٧) كشف الخفاء (١/ ٢٧٦) .

وَلا يَقْدَحُ فِي الْحُكْمِ بِصِحَّةِ الْحَدِيْثِ أَوْ حُسْنِهِ قَوْلُ أَبِيْ دَاوُدَ –رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىْ –: « رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ، لَمْ يَجُزْ بِهِ شَرَاحِيلَ » ؛ وَغَايَةُ الأَمْرِ : أَنَّهُ أَوْرَدَ إِسْنَادَيْنِ لِلْحَدِيْثِ، أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ، والآخَرُ مُعْضَلٌ، وَلَيْسَ فِيْ كَلامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَىْ تَعْلِيْلِ الرِّوَايَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالرِّوَايَةِ الْمُعْضَلَةِ .

وَقَد انْتَصَرَ الإِمَامُ السخاويُّ لِصِحَّةِ الرِّوَايَةِ الْمَرْفُوْعَةِ، وَتَقْدِيْمِهَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْمُعْضَلَةِ، فَقَالَ : " وَسَعِيْدٌ الَّذِيْ رَفَعَهُ أَوْلَىْ بِالْقَبُوْلِ ؛ لأَمْرَيْنِ : أَحَدُهِمَا : أَنَّهُ لَمْ يُخْتَلَف فِيْ تَوْثِيْقِهِ، بِخِلافِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَدْ قَالَ فِيْهِ ابْنُ سَعْدٍ : إِنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيْثِ، وَالثَّانِيْ : أَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ عَلَىْ مَنْ قَطَعَهُ، وَقَد اعْتَمَدَ الأَئِمَّةُ هَذَا الْحَدِيْثَ " أ.هـ. (١) .

وَيَقُوْلُ شَمْسُ الْحَقِّ العظيم أبادي : " وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَدِيثَ مَرْوِيٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ : مِنْ وَجْهٍ مُتَّصِلٌ، وَمِنْ وَجْهٍ مُعْضَلٌ " أ.هـ. (٢) .

خَامِساً : إِعْرَابُ الْحَدِيْث

إِنَّ : حَرْفُ تَوْكِيْدٍ وَنَصْبٍ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، لا مَحَلَّ لَهُ مِن الإِعْرَابِ .

اللهَ : (لَفْظُ الْجَلالَةِ) اسْمُ إِنَّ مَنْصُوْبٌ، وَعَلامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ .

يَبْعَثُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ، مَرْفُوْعٌ، وَعَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيْرُهُ هُوَ، وَالْجُمْلَةُ فِيْ مَحَلِّ رَفْعٍ، خَبَرُ إِنَّ .

---

(١) المقاصد الحسنة صـ ٢٠٣، ٢٠٤ .

(٢) عون المعبود (١١/ ٢٦٧) .

لِهَذِهِ : (اللامُ) حَرْفُ جَرٍّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، لا مَحَلَّ لَهُ مِن الإِعْرَابِ، (هَذِهِ) : اسْمُ إِشَارَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، فِيْ مَحَلِّ جَرٍّ بِاللامِ، (وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُوْرُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ (يَبْعَثُ) .

الْأُمَّةِ : بَدَلٌ مِن اسْمِ الإِشَارَةِ، مَجْرُوْرٌ، وَعَلامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ .

عَلَى : حَرْفُ جَرٍّ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُوْنِ، لا مَحَلَّ لَهُ مِن الإِعْرَابِ .

رَأْسِ : اسْمٌ مَجْرُوْرٌ، وَعَلامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ .

كُلِّ : مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ، وَعَلامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ .

مِائَةِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ، وَعَلامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ .

سَنَةٍ : تَمْيِيْزٌ، مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْرُوْرٌ، وَعَلامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ .

مَنْ : اسْمٌ مَوْصُوْلٌ بِمَعْنَى الَّذِيْ، مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُوْنِ، فِيْ مَحَلِّ نَصْبٍ، مَفْعُوْلٌ بِهِ .

يُجَدِّدُ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ، مَرْفُوْعٌ، وَعَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيْرُهُ هُوَ، يَعُوْدُ عَلَىْ اسْمِ الْمَوْصُوْلِ (مَنْ)، وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُوْلِ، لا مَحَلَّ لَهَا مِن الإِعْرَابِ .

لَهَا : جَارٌّ وَمَجْرُوْرٌ، مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ (يُجَدِّدُ) .

دِينَهَا : (دِيْنَ) مَفْعُوْلٌ بِهِ، مَنْصُوْبٌ، وَعَلامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ، (وَالْهَاءُ) ضَمِيْرٌ مَبْنِيٌّ فِيْ مَحَلِّ جَرٍّ، مُضَافٌ إِلَيْهِ .

سَادِساً : الصُّوَرُ الْبَلاغِيَّةُ فِي الْحَدِيْثِ

١- أُسْلُوْبُ التَّوْكِيْدِ الَّذِي اسْتُهِلَّ بِهِ الْحَدِيْثُ، فِيْ قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « إِنَّ اللهَ » .

وَلا شَكَّ أَنَّ التَّوْكِيْدَ لَهُ دَوْرٌ بَالِغُ الأَهَمِّيَّةِ فِيْ إِزَالَةِ الشَّكِّ مِن نَفْسِ الْمُسْتَمِعِ، فَلَوْ كَانَ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا لِلصَّحَابَةِ الْكِرَامِ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ

أَجْمَعِيْنَ –، فَإِنَّ الْمَعْنَىْ – وَاللهُ أَعْلَمُ – أَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَبْعِدُوْنَ حُدُوْثَ انْحِرَافٍ عَن مَنْهَجِ اللهِ فِي الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ، بَعْدَ أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِمْ بِنِعْمَةِ الانْتِسَابِ لِهَذَا الدِّيْنِ الْعَظِيْمِ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِحَالِهِمْ تَوْكِيْدَ الْكَلامِ عِنْدَ إِخْبَارِهِمْ بِأَنَّ الانْحِرَافَ عَن الْمَنْهَجِ قَدْ يَكُوْنُ فِيْ بَعْضِ حَالاتِهِ شَدِيْدًا، لِدَرَجَةٍ يَسْتَحِيْلُ مَعَهَا الإِصْلاحُ إلا بِمُجَدِّدٍ يُمَكِّنُ اللهُ لَهُ سُبُلَ الْهِدَايَةِ وَالرَّشَادِ .

أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِطَابُ مُتَوَجِّهًا لِلْمُسْلِمِيْنَ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ الْمَعْنَىْ – وَاللهُ أَعْلَمُ – أَنَّهُمْ قَدْ يَسْتَبْعِدُوْنَ إِمْكَانَ تَحَقُّقِ التَّجْدِيْدِ فِيْ بِيْئَةٍ تَغْشَاهَا ظُلُمَاتُ الْجَهْلِ، وَالْخُرَافَةِ، وَالْبِدَعِ، وَالأَوْهَامِ، خَاصَّةً عِنْدَ تَبَاعُدِ الأَزْمَانِ عَنْ عَصْرِ النُّبُوَّةِ الْمُبَارَكِ، فَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِحَالِهِمْ تَوْكِيْدَ الْكَلامِ عِنْدَ إِخْبَارِهِمْ بِأَنَّ التَّجْدِيْدَ سُنَّةُ اللهِ فِيْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَأَنَّهُ بَاقٍ إِلَىْ يَوْمِ الدِّيْنِ ؛ لِيَكُوْنَ شَاهِدًا عَلَىْ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ، بِحِفْظِ اللهِ – تَعَالَىْ – لِهَذَا الدِّيْنِ .

٢- الاسْتِعَارَةُ الْمَكْنِيَّةُ فِيْ قَوْلِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « يَبْعَثُ».

فَكَأَنَّ هُنَاكَ تَشْبِيْهًا لِلْمُجَدِّدِ بِالرَّسُوْلِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا : الرَّغْبَةُ فِيْ تَحَقُّقِ الإِصْلاحِ، وَمُقَاوَمَةِ الْبَاطِلِ، وَالأَخْذِ بِيَدِ النَّاسِ لِلْعَوْدَةِ إِلَىْ نَقَاءِ الْفِطْرَةِ السَّوِيَّةِ .

فَحُذِفَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَأُتِيَ بِشَيْءٍ مِن لَوَازِمِهِ، وَهُوَ الْبَعْثُ، عَلَىْ سَبِيْلِ الاسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ .

وَلا شَكَّ أَنَّ التَّعْبِيْرَ بِلَفْظِ الْبَعْثِ يُوْحِيْ بِتَأْيِيْدِ اللهِ – تَعَالَىْ – لِلْمُجَدِّدِ، وَعِنَايَتِهِ بِهِ، فَقَد اخْتَارَهُ لِهَذِهِ الْغَايَةِ النَّبِيْلَةِ – كَمَا يَخْتَارُ أَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ – غَيْرَ أَنَّهُ لا يُوْحَىْ إِلَيْهِ .

٣- التَّعْبِيْرُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، الَّذِيْ يُفِيْدُ التَّجَدُّدَ وَالاسْتِمْرَارَ، وَذَلِكَ فِيْ قَوْلِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « يَبْعَثُ »، وَفِيْ قَوْلِهِ : « يُجَدِّدُ »، وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّجْدِيْدَ الْمُسْتَمِرَّ يَجِبُ أَن يَكُوْنَ وَاقِعًا فِيْ حَيَاةِ الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ، تَسْعَىْ إِلَيْهِ، وَتَأْنَسُ بِهِ، وَتَحْرِصُ عَلَيْهِ، وَتَبْذُلُ غَايَةَ الْوُسْعِ لِتَحْقِيْقِهِ، مُسْتَعِيْنَةً بِاللهِ – تَعَالَىْ – ؛ فَهُوَ الَّذِيْ يَبْعَثُ الْمُجَدِّدِيْنَ بِفَضْلِهِ، وَيُبَارِكُ جُهُوْدَهُمْ بِعَطْفِهِ وَمَنِّهِ، وَيَرْعَىْ دَعْوَتَهُمْ بِجُوْدِهِ وَكَرَمِهِ .

٤- التَّعْبِيْرُ بِاسْمِ الإِشَارَةِ لِلْقَرِيْبِ، فِيْ قَوْلِهِ : – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « لِهَذِهِ الأُمَّةِ »، يُفِيْدُ قُرْبَهَا مِنْ دَائِرَةِ الْعِنَايَةِ الإِلَهِيَّةِ، فَاللهُ – تَعَالَىْ – يَصْطَفِيْ لَهَا مَن يَقُوْمُ بِإِصْلاحِهَا، وَتَقْوِيْمِهَا، وَرِعَايَتِهَا ؛ لِتَبْقَىْ وَثِيْقَةَ الصِّلَةِ بِمَنْهَجِ السَّمَاءِ .

سَابِعًا : تَحْلِيْلُ أَلْفَاظِ الْحَدِيْثِ

١- قَوْلُ الرَّاوِيْ : « فِيمَا أَعْلَمُ »

لَقَد اهْتَمَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، فَحَرِصُوْا عَلَىْ تَوْضِيْحِ الْمُرَادِ مِنْهَا ؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَىْ فَهْمِهَا – بِصُوْرَةٍ صَحِيْحَةٍ – مِن الاطْمِئْنَانِ إِلَىْ صِحَّةِ الْحَدِيْثِ، وَالثِّقَةِ فِيْ نِسْبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ – ﷺ –، فَقَدْ يَتَوَهَّمُ الْبَعْضُ : أَنَّهَا مِنْ كَلامِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيْلِ سَيِّدِنَا أَبِيْ هُرَيْرَةَ – ﷺ –، فَيَظُنُّ أَنَّهُ شَكَّ فِيْ رَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ – ﷺ – .

وَالصَّوَابُ أَنَّهَا مِنْ كَلامِ التَّابِعِيِّ الْجَلِيْلِ، أَبِيْ عَلْقَمَةَ، الْفَارِسِيِّ، الْمِصْرِيِّ، وَيَجُوْزُ ضَمُّ الْمِيْمِ عَلَىْ أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مِنْ قَوْلِهِ – وَهُوَ الرَّاجِحُ –، وَيَجُوْزُ فَتْحُ الْمِيْمِ عَلَىْ أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، حِكَايَةً عَنْ فِعلِ أَبِيْ هُرَيْرَةَ – ﷺ –،

وَالْغَرَضُ مِن الْعِبَارَةِ – عَلَى الْوَجْهَيْنِ – التَّأْكِيْدُ عَلَىْ رَفْعِهِ إِلَىْ النَّبِيِّ – ﷺ – . (١)

يَقُوْلُ الْمُلا عَلِي الْقَارِيْ : " الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَلْقَمَةَ، الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ " أ.هـ. (٢)

وَيَقُوْلُ الإِمَامُ السَّخَاوِيْ : " وَقَوْلُهُ : (فِيمَا أَعْلَمُ) ليسَ بِشَكٍّ في وَصْلِهِ، بلْ قَدْ جعلَ وَصْلَهُ معلومًا لَهُ " أ.هـ. (٣)

وَيَقُوْلُ شَمْسُ الْحَقِّ العظيم أبادي : " الظَّاهِرُ أَنَّ قَائِلَهُ أَبُو عَلْقَمَةَ، يَقُولُ : فِي عِلْمِي أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا لَا مَوْقُوفًا عَلَيْهِ " أ.هـ. (٤)

وَيَقُوْلُ – أَيْضًا – : " وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَلْقَمَةَ : " فِيمَا أَعْلَمُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ "، فَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ : " الرَّاوِي لَمْ يَجْزِمْ بِرَفْعِهِ " انْتَهَى، قُلْتُ : " نَعَمْ، لَكِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يُقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ شَأْنِ النبوةِ، فَتَعَيَّنَ كونُه مرفوعًا إلى النَّبِيِّ، وَاللهُ أَعْلَمُ " أ.هـ. (٥)

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ وَيُقَوِّيْهِ : مَجِيْءُ الْحَدِيْثِ مُسْنَدًا فِيْ بَعْضِ كُتُبِ التَّارِيْخِ وَالرِّجَالِ، وَفِيْهِ : " لا أَعْلَمُهُ إلا عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ –" . (٦)

---

(١) انظر في ذلك : المقاصد الحسنة صـ : ٢٠٣، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٢١)، عون المعبود (١١/ ٢٥٩، ٢٦٧) .

(٢) مرقاة المفاتيح (١/ ٣٢١) .

(٣) المقاصد الحسنة صـ: ٢٠٣ .

(٤) عون المعبود (١١/ ٢٥٩) .

(٥) عون المعبود (١١/ ٢٦٧) .

(٦) انظر في ذلك : تاريخ بغداد (٢/ ٥٩)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ٣٣٨)، مختصر تاريخ دمشق (٢١/ ٣٨٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٤١٣، ٢٤/ ٣٦٤) .

٢- قَوْلُهُ – ﷺ – : « يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ » : أَيْ يُقَيِّضُ لَهَا . (١)

وَلِلْبَعْثِ مَعَانٍ عَدِيْدَةٌ فِي اللُّغَةِ، مِنْهَا :

١ – الإِرْسَالُ، يُقَالُ : بَعَثَهُ يَبْعَثُه بَعْثًا : أَرْسَلَهُ وَحْدَه، وبَعَثَ بِهِ : أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ .

٢ – إِثَارَةُ بَارِكٍ أَوْ قَاعِدٍ، تَقُولُ : بَعَثْتُ الْبَعِيرَ فَانْبَعَثَ، أَيْ : أَثَرْتُه فَثَارَ.

٣ – الإِحْيَاءُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : " ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ"، أَيْ : أَحْيَيْنَاكُمْ، وَمِنْ أَسْمَائِهِ – عَزَّ وَجَلَّ – : الْبَاعِثُ، هُوَ الَّذِيْ يَبْعَثُ الخَلْقَ، أَيْ : يُحْيِيْهِمْ بَعْدَ الْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .(٢)

وَلا شَكَّ أَنَّ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةَ لِلَفْظِ الْبَعْثِ تُمَثِّلُ فِيْ مَجْمُوْعِهَا رُؤْيَةً وَاضِحَةَ الْمَعَالِمِ لِفِقْهِ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلامِ .

- **فَالْمُجَدِّدُ شَخْصٌ يَخْتَارُهُ اللهُ – تَعَالَىْ – لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ الْجَلِيْلَةِ، فَهُوَ مَبْعُوْثُ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ لِلإِصْلاحِ وَالْهِدَايَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لا يُوْحَىْ إِلَيْهِ، وَهَذَا يَقْتَضِيْ أَن يَكُوْنَ مَشْهُوْدًا لَهُ بِالإِيْمَانِ، وَالإِخْلاصِ، وَالتَّفَانِيْ فِيْ نُصْرَةِ هَذَا الدِّيْنِ، مُتَّصِفًا بِالْعِلْمِ الْغَزِيْرِ، وَالْفَهْمِ الدَّقِيْقِ، وَالتَّمَكُّنِ التَّامِّ مِن مَقَاصِدِ الشَّرِيْعَةِ، مَعَ الإِدْرَاكِ الْكَامِلِ لِطَبِيْعَةِ الأُمَّةِ، وَالْوَعْيِ الْحَقِيْقِيِّ بِقَضَايَاهَا ؛ لِيَنْطَلِقَ فِيْ مُهِمَّتِهِ الإِصْلاحِيَّةِ مِن ثَوَابِتِ الدِّيْنِ، دُوْنَ تَصَادُمٍ مَعَ الْوَاقِعِ الاجْتِمَاعِيِّ، أَو السِّيَاسِيِّ، أَو الاقْتِصَادِيِّ، فِيْ عَصْرِهِ .**
- **وَالْمُجَدِّدُ يُثِيْرُ الرُّكُوْدَ وَالْخُمُوْلَ الَّذِيْ تَعِيْشُهُ الأُمَّةُ، فَهُوَ يُجَدِّدُ طَاقَاتِهَا، وَيَبْعَثُ الأَمَلَ فِيْ نُفُوْسِ أَبْنَائِهَا ؛ لِتَتَحَرَّكَ – فِيْ مَجْمُوْعِهَا – نَحْوَ**

(١) فيض القدير (٢/ ٢٨١)، التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٢٦٧) .
(٢) انظر : لسان العرب (٢/ ١١٦، ١١٧)، مادة : بعث .

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

التَّمَيُّزِ وَالرِّيَادَةِ، فَهُوَ يُدْرِكُ أَنَّهُ لا سَبِيْلَ لِلإِصْلاحِ إلا بِتَضَافُرِ الْجُهُوْدِ، وَنَشْرِ ثَقَافَةِ الْعَمَلِ وَالْبِنَاْءِ، وَمُقَاْوَمَةِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِيْ تَنْخَرُ فِيْ عِظَاْمِ أُمَّتِهِ .

• وَالْمُجَدِّدُ يُحْيِيْ قُلُوْبًا مَيِّتَةً، وَنُفُوْسًا مُنْهَزِمَةً، وَضَمَاْئِرَ مُنْعَدِمَةً، وَعَزَاْئِمَ خَاْئِرَةً، وَعُقُوْلًا مُغَيَّبَةً، وَعُلُوْمًا مُسْتَتِرَةً، وَأَعْمَاْلا مُتَوَقِّفَةً، وَحَيَاْةً مُكَدَّرَةً، فَالْبَعْثُ يَحْمِلُ فِيْ طَيَّاْتِهِ مَعْنَى الْحَيَاْةِ، وَكَأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ أَحَاْطَ بِالنَّاْسِ مِن كُلِّ جَاْنِبٍ ؛ لانْحِرَاْفِهِمْ عَن مَنْهَجِ السَّمَاْءِ، فَصَاْرُوْا أَحْوَجَ مَاْ يَكُوْنُ لِمَن يُجَدِّدُ لَهُمُ الأَمَلَ فِي الْبَقَاْءِ عَلَىْ قَيْدِ الْحَيَاْةِ، وَيُنْقِذُهُم مِن بَرَاْثِنِ الْجَهْلِ وَالضَّلالِ، فَضْلا عَن الْفَنَاْءِ وَالانْدِثَار .

٣- قَوْلُهُ – ﷺ – : « **لِهَذِهِ الأُمَّةِ** »

اخْتُلِفَ فِي الْمَقْصُوْدُ بِالأُمَّةِ، فَقِيْلَ : أُمَّةُ الإِجَاْبَةِ، وَهُم الْمُسْلِمُوْنَ، وَقِيْلَ : أُمَّةُ الدَّعْوَةِ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ تُوَجَّهُ إِلَيْهِم الدَّعْوَةُ مِن الْمُسْلِمِيْنَ وَغَيْرِهِمْ . (١)

وَهَذَاْ يَقْتَضِيْ – بِلا شَكَّ – أَن تَتَوَجَّهَ الْهِمَمُ إِلَىْ تَجْدِيْدِ الْوَسَاْئِلِ، الْمُعِيْنَةِ عَلَىْ نَشْرِ هَذَا الدِّيْنِ، وَتَبْلِيْغِهِ لِلنَّاْسِ جَمِيْعًا، فِيْ مَشَاْرِقِ الأَرْضِ وَمَغَاْرِبِهَاْ، كَمَاْ أَنْزَلَهُ اللهُ – تَعَاْلَىْ – عَلَىْ نَبِيِّهِ – ﷺ – وَلَكِن بِلُغَةٍ تُنَاْسِبُ الْعَصْرَ، وَتَلْتَقِيْ فِيْ مُشْتَرَكَاْتٍ كَثِيْرَةٍ مَعَ الثَّقَاْفَةِ الْعَاْلَمِيَّةِ، وَالْمُتَغَيِّرَاْتِ الْمُتَجَدِّدَةِ، وَتُوَاْكِبُ التَّطَوَّرَ الْعِلْمِيَّ، وَالتَّقَدُّمَ الإِنْسَاْنِيَّ فِيْ شَتَّىْ مَجَاْلاتِ الْحَيَاْةِ، مَعَ ضَرُوْرَةِ الْحِفَاْظِ عَلَىْ ثَوَاْبِتِ الدِّيْنِ، وَأُصُوْلِهِ، وَالاعْتِزَاْزِ بِالْهُوِيَّةِ الإِسْلامِيَّةِ .

وَاللامُ فِيْ قَوْلِهِ « لِهَذِهِ الأُمَّةِ » تُفِيْدُ الاخْتِصَاْصَ، وَمَعْنَاْهُ : نِسْبَةُ الشَّيْءِ لِصَاْحِبِهِ، وَانْفِرَاْدُهُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَيُسْتَفَاْدُ مِن ذَلِكَ – وَاللهُ أَعْلَمُ – أَنَّ التَّجْدِيْدَ مُوَجَّهٌ لِلأُمَّةِ لا لِلدِّيْنِ ؛ فَالأَصْلُ فِي الدِّيْنِ الثَّبَاْتُ، وَهَذَاْ يَسْتَدْعِيْ

(١) انظر في ذلك : مرقاة المفاتيح (١/ ٣٢١)، عون المعبود (١١/ ٢٥٩) .

أَن يَكُوْنَ التَّجْدِيْدُ فِي الْوَسَائِلِ وَالآلِيَّاْتِ، وَأَن يَتَنَاْوَلَ الْفُرُوْعَ وَالْجُزْئِيَّاْتِ، دُوْنَ الأُصُوْلِ وَالْكُلِّيَّاْتِ .

٤- قَوْلُه – ﷺ – : « **عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ** »

اخْتُلِفَ فِي مَعْنَىْ الرَّأْسِ هُنَاْ، فَقِيْلَ : الْمُرَاْدُ بِالرَّأْسِ نِهَاْيَةُ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ، وَقِيْلَ : بَل الْمُرَاْدُ أَوَّلُهَاْ، كَمَا اخْتُلِفَ فِيْ بِدَاْيَةِ عَدِّهَاْ، فَقِيْلَ : مِنَ الْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ، وَقِيْلَ : مِن الْبَعْثَةِ، وَقِيْلَ : مِن الْهِجْرَةِ – وَهُوَ الرَّاْجِحُ –، وَقِيْلَ : مِن الْوَفَاْةِ . (١)

يَقُوْلُ شَمْسُ الْحَقِّ العظيم أبادي : " وَالدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِرَأْسِ الْمِائَةِ هُوَ آخِرُهَا لَا أَوَّلُهَا : أَنَّ الزُّهْرِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الْأُولَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ – رَحِمَهُ اللهُ –، وَعَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ –، وَقَدْ تُوُفِّيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ، وَلَهُ أَرْبَعُونَ سَنَةً ، وَمُدَّةُ خِلَافَتِهِ سَنَتَانِ وَنِصْفٌ، وَتُوُفِّيَ الشَّافِعِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً " أ.هـ. (٢)

وَيَقُوْلُ أَيْضًا : " فَلَوْ لَمْ يَكُن الْمُرَادُ مِنْ رَأْسِ الْمِائَةِ آخِرَهَا بَلْ كَانَ الْمُرَادُ أَوَّلَهَا – لَمَا عَدُّوا عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الْأُولَى، وَلَا الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وِلَادَةُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الْأُولَى، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُجَدِّدًا

---

(١) انظر في ذلك : مرقاة المفاتيح (١/ ٣٢١)، فيض القدير (٢/ ٢٨١)، التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٢٦٧)، عون المعبود (١١/ ٢٦٠-٢٦٢).

(٢) عون المعبود (١١/ ٢٦٠) .

عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ وِلَادَةُ الشَّافِعِيِّ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ كَوْنُهُ مُجَدِّدًا عَلَيْهِ " أ.هـ. (١)

وَالْمُتَأَمِّلُ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ يَلْحَظُ أَنَّ الأَقْرَبَ إِلَى الْقَبُوْلِ تَرْجِيْحُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِرَأْسِ الْمِائَةِ آخِرُهَا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا يَلِيْ :

١ – عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ : صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ : « أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ » . (٢)

يَقُوْلُ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ : " وَالْمُرَادُ أَنَّ كلَّ نَفْسٍ منفوسةٍ كانت تلكَ اللَّيْلَةَ عَلَى الْأَرْضِ لَا تَعِيشُ بَعْدَهَا أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ " أ.هـ. (٣)

وَيَقُوْلُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : " وَقَدْ بَيَّنَ ابنُ عُمَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُرَادَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ عِنْدَ انْقِضَاءِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ يَنْخَرِمُ ذَلِكَ الْقَرْنُ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حَالَ تِلْكَ الْمَقَالَةِ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ بِالاسْتِقْرَاءِ، فَكَانَ آخِرَ مَنْ ضُبِطَ أَمْرُهُ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حِينَئِذٍ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا، وَغَايَةُ مَا قِيلَ فِيهِ : إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى سَنَةِ عَشْرٍ

(١) عون المعبود (١١/٢٦١، ٢٦٢)

(٢) أخرجَه البخاريُّ في صحيحِه، بلفظِه، كتابِ : العلمِ، بَابِ : السَّمَرِ فِي العِلْمِ، (١/ ٣٤)، رقمُ الحديثِ ١١٦، وأخرجَه في مواضعَ أخرى، وأخرجَه مُسْلِمٌ في صحيحِه، بنحوِه، كتابِ : فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ –، بَابِ : قَوْلِهِ – ﷺ –: « لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ، وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ »، (٤/ ١٩٦٥)، رقمُ الحديثِ ٢١٧ .

(٣) شرح النووي على مسلم (١٦/ ٩٠) .

وَمِائَةٍ، وَهِيَ رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ، مِنْ مَقَالَةِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَاللهُ أَعْلَمُ " أ.هـ. (١)

٢ – عَنْ أَنَسٍ – فِيْ مَعْرِضِ وَصْفِهِ لِلنَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ : « بَعَثَهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّاهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عِشْرُونَ شَعَرَةً بَيْضَاءَ » . (٢)

وَلا شَكَّ أَنَّ عِبَارَةَ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيْلِ سَيِّدِنَا أَنَسٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – تُفِيْدُ أَنَّ رَأْسَ الأَرْبَعِيْنَ آخِرُهَا، وَكَذَلِكَ رَأْسُ السِّتِّيْنَ .

وَمِن نَافِلَةِ الْقَوْلِ هُنَا : أَنْ أُشِيْرَ إِلَىٰ أَنَّ تَحْدِيْدَ سِنِّ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِالسِّتِّيْنَ عِنْدَ وَفَاتِهِ، لا يَتَعَارَضُ مَعَ الرَّاجِحِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قُبِضَ عِنْدَ بُلُوْغِهِ الثَّالِثَةَ وَالسِّتِّيْنَ ؛ لأَنَّهُ كَمَا يَقُوْلُ الْمُبَارَكْفُوْرِيْ : " مَحْمُولٌ عَلَى إِلْغَاءِ الْكَسْرِ، وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى الْعَقْدِ " أ.هـ. (٣)

وَأَرَىٰ – وَاللهُ أَعْلَمُ – : أَنَّ رَأْسَ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ لَيْسَ قَيْدًا فِيْ الْحَدِيْثِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلْغَالِبِ ؛ فَإِنَّ الأُمَّةَ تَحْتَاجُ إِلَىٰ مَن يُجَدِّدُ لَهَا دِيْنَهَا، كَمَا

(١) فتح الباري (٢/ ٧٥) .

(٢) أخرجَه البخاريُّ في صحيحِه، بلفظِه، كتابِ : اللباسِ، بَابِ : الجَعْدِ، (٧/ ١٦١)، رقمُ الحديثِ ٥٩٠٠، وأخرجَه مُسْلِمٌ في صحيحِه، بلفظِه، كتابِ : الفضائل، بَابٌ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ – ﷺ –، وَمَبْعَثِهِ، وَسِنِّهِ، (٤/ ١٨٢٤)، رقمُ الحديثِ ١١٣ .

(٣) تحفة الأحوذي (١٠/ ٦٩) .

يَقُوْلُ الْمُلا علي القاري : " إِذَا قَلَّ الْعِلْمُ وَالسُّنَّةُ، وَكَثُرَ الْجَهْلُ وَالْبِدْعَة " أ.هـ. (١)

وَعَلَىٰ هَذَاْ : فَلَيْسَ الْمَعْنَىٰ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ ظُهُوْرِ مُجَدِّدٍ كُلَّ مِائَةِ عَامٍ – وَإِنْ كَانَ هَذَاْ هُوَ الْغَالِبُ –، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ – وَاللهُ أَعْلَمُ – أَنَّ هَذَا الدِّيْنَ لَنْ يُتْرَكَ هَمَلا، بَلْ يَحْفَظُهُ اللهُ – تَعَالَىٰ – مِن التَّغْيِيْرِ، وَالتَّحْرِيْفِ، وَالتَّبْدِيْلِ، بِوَسَائِلَ مِنْهَاْ : أَن يُسَخِّرَ لَهُ مِنْ عُلَمَاْءِ الأُمَّةِ النَّابِهِيْنَ مَنْ يَنْفِيْ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاْهِلِيْنَ، كُلَّمَاْ دَعَت الْحَاْجَةُ إِلَىٰ ذَلِكَ، سَوَاْءٌ كَاْنَ ذَلِكَ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ – وَهُوَ الْغَالِبُ –، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ .

وَبِنَاْءً عَلَىٰ مَاْ سَبَقَ : فَإِنَّ الْبَاْبَ مَفْتُوْحٌ عَلَىٰ مِصْرَاْعَيْهِ ؛ لِيَدْخُلَ كَثِيْرٌ مِن عُلَمَاْءِ الأُمَّةِ فِيْ قَائِمَةِ الْمُجَدِّدِيْنَ .

وَلا أَدْرِيْ كَيْفَ لا يُعَدُّ مِن الْمُجَدِّدِيْنَ أَمْثَاْلُ الإِمَاْمِ الْبُخَاْرِيِّ، وَهُوَ رَاْئِدُ تَصْحِيْحِ الأَحَاْدِيْثِ النَّبَوِيَّةِ، مُنْذُ إِخْرَاْجِهِ لِلْجَاْمِعِ الصَّحِيْحِ وَحَتَّى الآنَ .

وَكَيْفَ لا يُعَدُّ مِن الْمُجَدِّدِيْنَ أَمْثَاْلُ الإِمَاْمِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ، وَمَاْلِكٍ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَهُم أَصْحَاْبُ الْمَذَاْهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، الَّتِيْ لا تَزَاْلُ قَاْئِمَةً حَتَّى الآنَ، تَنْهَلُ الأُمَّةُ مِن مَعِيْنِهَاْ .

وَكَيْفَ لا يُعَدُّ مِن الْمُجَدِّدِيْنَ أَمْثَاْلُ الإِمَاْمِ الطَّبَرِيِّ، وَالْقُرْطُبِيِّ، وَابْنِ كَثِيْرٍ، وَغَيْرِهِم مَن أَكَاْبِرِ الْمُفَسِّرِيْنَ لِكِتَاْبِ اللهِ – تَعَاْلَىٰ –، مِمَّنْ صَاْرَتْ مُؤَلَّفَاْتُهُمْ مَرَاْجِعَ مُعْتَمَدَةً فِي التَّفْسِيْرِ عَبْرَ الْعُصُوْرِ، وَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ فِيْ سَاْئِرِ الْعُلُوْمِ، وَالْفُنُوْنِ، ذَاْتِ الصِّلَةِ بِدِيْنِنَا الْعَظِيْمِ .

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٢١) .

وَمِن الْجَدِيْرِ بِالذِّكْرِ فِيْ هَذَا السِّيَاْقِ : أَنَّ شَمْسَ الْحَقِّ العظيم آبادي يَرَىْ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ لَيْسَ بِظَاْهِرٍ، مُعَلِّلا مَوْقِفَهُ بِعَدَمِ وُجُوْدِ دَلِيْلٍ يُشِيْرُ إِلَىْ أَنَّ قَيْدَ الرَّأْسِ – فِي الْحَدِيْثِ – اتِّفَاْقِيٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ : فَإِنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِيْ كَلامِهِ يَلْحَظُ اسْتِعْدَاْدَهُ النَّفْسِيَّ لِقَبُوْلِ هَذَا الطَّرْحِ .

يَقُوْلُ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَاْلَىْ – : " وَمَا قَالَ بَعْضُ السَّادَاتِ الْأَعَاظِمِ : إِنَّ قَيْدَ الرَّأْسِ اتِّفَاْقِيٌّ، وَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ اللهَ – تَعَالَى – يَبْعَثُ فِي كُلِّ مِائَةٍ، سَوَاءٌ كَانَ فِي أَوَّلِ الْمِائَةِ، أَوْ وَسَطِهَا، أَوْ آخِرِهَا، وَاخْتَاْرَهُ لَيْسَ بِظَاْهِرٍ، بَل الظَّاْهِرُ أَنَّ الْقَيْدَ احْتِرَازِيٌّ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعَدَّ كَثِيرٌ مِنَ الْأَكَابِرِ الَّذِينَ كَانُوا فِي وَسَطِ الْمِائَةِ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ، وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنَ الْمُجَدِّدِ الَّذِي كَانَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ " أ.هـ. [1]

ثُمَّ يَقُوْلُ : " نَعَمْ، لَوْ ثَبَتَ كَوْنُ قَيْدِ الرَّأْسِ اتِّفَاقِيًّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ لَكَانَ دَائِرَةُ الْمُجَدِّدِيَّةِ أَوْسَعَ، وَلَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَكَابِرِ الْمَشْهُورِينَ الْمُسْتَجْمِعِينَ لِصِفَاتِ الْمُجَدِّدِيَّةِ فِي الْمُجَدِّدِينَ، كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمُسْلِمٍ النيسابوريِّ، وأبي داودَ السجستانيِّ، وَغَيْرِهِم مِنْ أَئِمَّةِ الْهُدَىْ " أ.هـ.[2]

٥- قوله – ﷺ – : « **مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا** »

إِنَّ الْمُتَأَمِّلَ – بِعُمْقٍ – فِيْ مَعَاْجِمِ اللُّغَةِ، يُدْرِكُ أَنَّ اخْتِيَاْرَ هَذَا اللَّفْظِ لَهُ دَلالاتٌ وَأَسْرَاْرٌ، يُمْكِنُ أَن تُمَثِّلَ فِيْ مَجْمُوْعِهَاْ جَانِبًا هَاْمًّا مِن فِقْهِ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلامِ، فَالأُصُوْلُ اللُّغَوِيَّةُ لِكَلِمَةِ التَّجْدِيْدِ تَرْجِعُ إِلَىْ مَعَاْنٍ عَدِيْدَةٍ، مِنْهَاْ مَاْ يَلِيْ :

---

(١) عون المعبود (٢٦٢/١١) .

(٢) عون المعبود (٢٦٢/١١، ٢٦٣) .

١- الْعَظَمَةُ، وَقَدْ مَثَّلَ ابْنُ فَارِسٍ فِيْ مُعْجَمِ مَقَايِيْسِ اللُّغَةِ[١] لِهَذَا الْمَعْنَىْ، بِقَوْلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –: " وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ : الْبَقَرَةَ، وَآلَ عِمْرَانَ – جَدَّ فِينَا "، يَعْنِيْ : عَظُمَ . [٢]

قُلْتُ : فَكَأَنَّ الْمُجَدِّدَ يَقُوْمُ بِعَمَلٍ عَظِيْمٍ، لا يُضَاهِيْهِ عَمَلٌ آخَرَ، أَوْ أَنَّهُ يُعَظِّمُ أَمْرَ الدِّيْنِ فِيْ نُفُوْسِ النَّاْسِ، بِنَفْضِ الْغُبَارِ عَنْهُ، وإِعَادَتِهِ إِلَىْ وَاْجِهَةِ الْحَيَاْةِ مَرَّةً أُخْرَىْ ؛ لِيَجِدَ النَّاْسُ فِيْهِ بُغْيَتَهُمْ، فِيْ ظِلِّ أَمْوَاْجِ الْحَيَاْةِ الْعَاتِيَةِ .

٢-الْجَدِيْدُ، وَهُوَ مَاْ يُقَاْبِلُ الْخَلَقَ الْقَدِيْمَ .

جَاْءَ فِيْ لِسَاْنِ الْعَرَبِ[٣] : " والجِدَّةُ : نَقِيضُ البِلى "، " جَدَّ الثوبُ والشيءُ يجِدُّ – بِالْكَسْرِ – صَارَ جَدِيدًا، وَهُوَ نَقِيضُ الخَلَقِ "، " وَتَجَدَّدَ الشيءُ : صَارَ جَدِيدًا "، " والجَديدُ : مَا لَا عَهْدَ لَكَ بِهِ " .

وَفِيْ هَذَاْ إِشَاْرَةٌ إِلَىْ أَنَّ الْمُجَدِّدَ يَنْقُلُ النَّاْسَ مِنْ دَاْئِرَةِ بُغْضِهِمْ لِلدِّيْنِ إِلَىْ دَاْئِرَةِ حُبِّهِمْ لَهُ، وَإِقْبَاْلِهِمْ عَلَيْهِ، فَقَد اعْتَاْدَ النَّاْسُ حُبَّ الْجَدِيْدِ، وَالنُّفُوْرَ مِن كُلِّ بَاْلٍ وَقَدِيْمٍ .

وَيُفْهَمُ مِنْهُ – أَيْضًا – : أَنَّ الْمُجَدِّدَ لا يُنْشِئُ دِيْنًا جَدِيْدًا، وَإِنَّمَاْ يُعِيْدُ الشَّيْءَ إِلَىْ أَصْلِهِ ؛ لِيَرَاْهُ النَّاْسُ جَدِيْدًا، وَكَأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ لأَوَّلِ مَرَّةٍ ؛ لأَنَّهُمْ لَمْ يَعْهَدُوْهُ بِهَذِهِ الرَّوْعَةِ، وَهَذَا الْجَمَاْلِ، بَلْ كَاْنَ دَاْئِمًا فِيْ عُيُوْنِهِم مُمَزَّقًا، وَمُهْلَهَلا، لا يُنَاْسِبُ وَاْقِعَهُمْ، وَلا يُوَاْفِقُ عَصْرَهُمْ .

---

(١) (١/ ٤٠٦) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، بسند صحيح، (١٩/ ٢٤٧)، رقم الحديث ١٢٢١٥ .

(٣) (٣/ ١١١، ١١٢) .

٣- الْجِدُّ وَالاجْتِهَادُ .

جَاْءَ فِيْ لِسَانِ الْعَرَبِ[١] – نَقْلا عَن الأَصْمَعِيِّ – : " يُقَالُ لِلنَّاقَةِ إِنها لَمِجَدَّةٌ بالرَّحْلِ إِذا كَانَتْ جادَّةً فِي السَّيْرِ " أ.هـ.

وَجَاْءَ فِيْ المعجم الوسيط[٢] : " وَفُلَانٌ جدا لم يهزل، وَفِي الْأَمر اجْتهد "، " أَجَدَّ فلَانٌ صَار ذَا جِدٍّ واجتهادٍ " أ.هـ.

وَلا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَىْ يَضَعُنَاْ أَمَاْمَ تَصَوُّرٍ حَقِيْقِيٍّ لِطَبِيْعَةِ الْمُجَدِّدِ، فَهُوَ دَائِمُ الْحَرَكَةِ وَالْعَمَلِ، لا يَعْرِفُ الْكَلَلَ، وَلا يَشْعُرُ بِالْمَلَلِ، يُوَاْجِهُ التَّحَدِّيَاْتِ، وَيُقَاْوِمُ الصُّعُوْبَاْتِ، بِمَزِيْدٍ مِن الصَّبْرِ، وَالْجِدِّ، وَالنَّشَاْطِ ؛ لأَنَّهُ صَاْحِبُ فِكْرٍ بَنَّاْءٍ، وَأَهْدَاْفٍ سَاْمِيَةٍ، وَغَاْيَاْتٍ نَبِيْلَةٍ . [٣]

هَذَاْ : وَقَدْ جَاْءَ تَعْرِيْفُ التَّجْدِيْدِ فِيْ مُعْجَمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاْصِرَةِ[٤] بِأَنَّهُ : " إتيانٌ بما ليسَ مألوفًا أو شائعًا، كابتكارِ موضوعاتٍ أَوْ أساليبَ تَخْرُجُ عن النَّمطِ المعروفِ والمتَّفقِ عليه جماعيًّا، أَوْ إعادةِ النَّظرِ في الموضوعاتِ الرَّائجةِ، وإدخالِ تعديلٍ عليها، بحيثُ تبدو مُبْتَكَرَةً لَدَى الْمُتَلَقِّيْ" .

---

(١) (٣/ ١١١) .

(٢) (١/ ١٠٩) .

(٣) راجع المعنى اللغوي بتوسع في : مقاييس اللغة (١/ ٤٠٦، ٤٠٧)، لسان العرب (٣/ ١١١، ١١٢)، المعجم الوسيط (١/ ١٠٩)، معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٣٤٩) .

(٤) (١/ ٣٤٩) .

٦- قَوْلُه – ﷺ – : « **دِينَهَا** »

الدِّيْنُ : هُوَ الْمَنْهَجُ الْمُنَزَّلُ مِن السَّمَاْءِ لِإِصْلاحِ الْبَشَرِ، وَتَعْمِيْقِ صِلَتِهِم بِاللهِ –تَعَالَىْ –، وَهُوَ مَنْهَجُ الْحَيَاْةِ الَّذِي ارْتَضَاْهُ اللهُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ – عَقِيْدَةً، وَشَرِيْعَةً، وَأَخْلاقًا – .

وَقَدْ أَفَادَ إِضَاْفَتُهُ لِضَمِيْرِ الأُمَّةِ : أَنَّهُ لا غِنَىْ لَهَاْ عَنْهُ، فَهُوَ أَعَزُّ مَاْ تَمْلِكُ، وَعَلَيْهَاْ أَن تَبْذُلَ غَايَةَ الْجُهْدِ لِلْحِفَاْظِ عَلَيْهِ، وَتَنْقِيَتِهِ مِن الشَّوَاْئِبِ، مَعَ التَّصَدِّيْ بِقُوَّةٍ لِكُلِّ مُحَاْوَلاتِ النَّيْلِ مِنْهُ، أَو الطَّعْنِ فِيْهِ، أَو الْهُجُوْمِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَاْ يُؤَكِّدُ : أَنَّ تَجْدِيْدَ الدِّيْنِ – كُلَّمَاْ دَعَت الْحَاْجَةُ إِلَيْهِ – وَاْجِبٌ شَرْعِيٌّ، وَضَرُوْرَةٌ دِيْنِيَّةٌ .

وَمِن الضَّرُوْرِيِّ : أَنْ أُشِيْرَ إِلَىْ الْمَنْهَجَ الْمُنَزَّلَ مِن السَّمَاْءِ لا يَدْخُلُهُ التَّجْدِيْدُ إلا فِيْ حُدُوْدِ تَطْوِيْرِ الأَسَاْلِيْبِ وَالأَدَوَاْتِ، أَمَّاْ تَدَيُّنُ الأُمَّةِ، وَعَلاقَتُهَاْ بِمَنْهَجِ اللهِ – فَهُوَ مِحْوَرُ التَّجْدِيْدِ، وَلَعَلَّ هَذَاْ أَحَدُ أَسْرَاْرِ إِضَاْفَةِ الدِّيْنِ لِضَمِيْرِ الأُمَّةِ .

ثَامِنًا : الْمَعْنَى الْعَاْمُ لِلْحَدِيْث

يُمَثِّلُ هَذَا الْحَدِيْثُ بَاْرِقَةَ أَمَلٍ لِهَذِهِ الأُمَّةِ، فِيْ بَقَاْءِ دِيْنِهَاْ مَحْفُوْظًا إِلَىْ قِيَاْمِ السَّاْعَةِ، وَبِهَذَا : فَإِنَّهُ يَتَوَاْفَقُ تَمَاْمًا مَعَ قَوْلِ اللهِ – عَزَّ وَجَلَّ – : " إِنَّاْ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّاْ لَهُ لَحَاْفِظُوْنَ " (١) ؛ لأَنَّ تَمَاْمَ الْحِفْظِ لا يَكُوْنُ إِلا بِتَنْقِيَةِ الشَّرْعِ مِن كَاْفَّةِ صُوَرِ الْبِدَعِ، وَالْخُرَاْفَةِ، وَالانْحِرَاْفِ عَنْ مَنْهَجِ الْوَسَطِيَّةِ وَالاعْتِدَاْلِ .

وَلَقَدْ أَكَّدَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِيْ هَذَا الْحَدِيْثِ : أَنَّ اللهَ – تَعَاْلَىْ – يَجْتَبِيْ لِحِرَاْسَةِ الدِّيْنِ، صَفْوَةً مِنْ خَلْقِهِ، يَنْفُوْنَ عَنْهُ تَحْرِيْفَ

(١) الحجر ٩ .

الْغَالِيْنَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيْلَ الْجَاهِلِيْنَ، مَهْمَا تَبَاعَدَ زَمَانُهُمْ عَنْ عَهْدِ النُّبُوَّةِ الزَّاهِرِ .

إِنَّهُم الْمُجَدِّدُوْنَ، الَّذِيْنُ يُصْلِحُ اللهُ بِهِمْ فَسَادَ النَّاسِ، وَانْحِرَافَهَم عَن مَنْهَجِهِ الْقَوِيْمِ، وَيَبْعَثُهُمْ نَاشِرِيْنَ لِلْحَقِّ، دَاعِيْنَ لِلتَّجْدِيْدِ، بِدَافِعٍ مِنْ إِيْمَانِهِم الصَّادِقِ بِاللهِ، وَإِخْلاصِهِم الْكَامِلِ لِدِيْنِهِ، وَرَغْبَتِهِم الْحَقِيْقِيَّةِ فِي الإِصْلاحِ، مَهْمَا كَانَت الْعَقَبَاتُ، أَو الصِّعَابُ .

إِنَّهُم الطَّائِفَةُ الْقَائِمَةُ بِأَمْرِ اللهِ إِلَىْ نِهَايَةِ الزَّمَانِ، فَعَن مُعَاوِيَةَ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ– قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقُولُ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ » . (١)

قَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ : " وَيُحْتَمَلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْهُمْ شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاءُ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَّادٌ، وَآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنَ الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مُعْجِزَةٌ ظَاهِرَةٌ ؛ فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ مَا زَالَ –بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِلَى الْآنَ، وَلَا يَزَالُ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ " أ.هـ. (٢)

---

(١) أَخْرَجَهُ مسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ، بِلَفْظِهِ، كِتَابِ : الإِمَارَةِ، بَابِ : قَوْلِهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ »، ٣/ ١٥٢٤، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٧٤ .

(٢) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٦٧)، وانظر : فتح الباري (١٣/ ٢٩٥) .

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

وَالْمُجَدِّدُوْنُ هُم الْمُتَمَسِّكُوْنَ بِالدِّيْنِ فِيْ أَوْقَاْتِ غُرْبَتِهِ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، قَاْلَ : قَاْلَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ » . (١)

قَاْلَ الإِمَاْمُ ابْنُ تَيْمِيَةَ : " أَعْظَمُ مَا تَكُونُ غُرْبَتُهُ إِذَا ارْتَدَّ الدَّاخِلُونَ فِيهِ عَنْهُ، وَقَدْ قَاْلَ تَعَاْلَى : " مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ " (٢)، فَهَؤُلَاءِ يُقِيمُونَهُ إِذَا ارْتَدَّ عَنْهُ أُولَئِكَ .

وَكَذَلِكَ بَدَأَ غَرِيبًا وَلَمْ يَزَلْ يَقْوَى حَتَّى انْتَشَرَ، فَهَكَذَا يَتَغَرَّبُ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَمْكِنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ، ثُمَّ يَظْهَرُ حَتَّى يُقِيمَهُ اللهُ – عَزَّ وَجَلَّ –، كَمَا كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا وُلِّيَ قَدْ تَغَرَّبَ كَثِيرٌ مِنْ الْإِسْلَامِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ، حَتَّى كَانَ مِنْهُم مَن لَا يَعْرِفُ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ، فَأَظْهَرَ اللهُ بِهِ فِي الْإِسْلَامِ مَا كَانَ غَرِيبًا .

وَفِي السُّنَنِ : « إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِي رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا »، وَالتَّجْدِيدُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الدُّرُوسِ، وَذَاكَ هُوَ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ .

وَهَذَا الْحَدِيثُ يُفِيدُ الْمُسْلِمَ أَنَّهُ : لَا يَغْتَمُّ بِقِلَّةِ مَنْ يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَضِيقُ صَدْرُهُ بِذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ – كَمَا كَانَ الْأَمْرُ حِينَ بَدَأَ –، قَاْلَ تَعَاْلَى : " فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ " (٣)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّةِ الْإِسْلَامِ .

---

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ، بِلَفْظِهِ، كِتَاْبِ : الإِيْمَاْنِ، بَاْبِ : بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، (١/١٣٠)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ١٤٥ .

(٢) المائدة ٥٤ .

(٣) يونس ٩٤ .

وَكَذَلِكَ إِذَا تَغَرَّبَ يَحْتَاجُ صَاحِبُهُ مِنْ الْأَدِلَّةِ وَالْبَرَاهِينِ إلَى نَظِيرِ مَا احْتَاجَ إلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَقَدْ قَالَ لَهُ : " أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا، وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا، وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ * وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ، إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ، وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ " (١)، وَقَالَ تَعَالَى : " أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا " (٢).

وَقَدْ تَكُونُ الْغُرْبَةُ فِي بَعْضِ شَرَائِعِهِ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَمْكِنَةِ، فَفِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَمْكِنَةِ يَخْفَى عَلَيْهِمْ مِنْ شَرَائِعِهِ مَا يَصِيرُ بِهِ غَرِيبًا بَيْنَهُمْ، لَا يَعْرِفُهُ مِنْهُمْ إلَّا الْوَاحِدُ بَعْدَ الْوَاحِدِ .

وَمَعَ هَذَا : فَطُوبَى لِمَنْ تَمَسَّكَ بِتِلْكَ الشَّرِيعَةِ – كَمَا أَمَرَ اللهُ وَرَسُولُهُ – ؛ فَإِنَّ إظْهَارَهُ، وَالْأَمْرَ بِهِ، وَالْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ، هُوَ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ وَالْأَعْوَانِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « مَنْ رَأَى مِنْكُم مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِن لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِن لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ »(٣) أ.هـ. (٤)

---

(١) الأنعام ١١٤-١١٦ .
(٢) الفرقان ٤٤ .
(٣) أَخْرَجَهُ مِسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ، بِلَفْظِهِ، وفيه قصة، وفي آخره « وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ »، كِتَابٌ : الإِيْمَانِ، بَابٌ : بَيَانِ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ، ٦٩/١، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٧٨، عَنْ أَبِيْ سَعِيْدٍ الْخُدْرِيِّ – ﷺ - .
(٤) مجموع الفتاوى (٢٩٦/١٨ – ٢٩٨) .

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

وَالْمُتَأَمِّلُ فِيْ كِتَابِ اللهِ – تَعَالَىْ – يَنْبَهِرُ بِمَعَالِمِ فِقْهِ التَّجْدِيْدِ الْقُرْآنِيِّ، وَهِيَ مَنْثُوْرَةٌ فِيْ كَثِيْرٍ مِنْ آيَاتِهِ، تُضِيْءُ الطَّرِيْقَ لِلسَّالِكِيْنَ، وَتَأْخُذُ بِأَيْدِيْهِمْ نَحْوَ مَنْهَجٍ إِلَهِيٍّ شَدِيْدِ الْوُضُوْحِ، وَمِنْ هَذِهِ الرَّوَائِعِ :

١ – حَدِيْثُهُ عَنِ الْغَايَةِ مِن بَعْثَةِ الْمُرْسَلِيْنَ، وَأَنَّهَا دَعْوَةٌ لِلإِصْلاحِ، وَالإِرْشَادِ، فَنَبِيُّ اللهِ صَالِحٌ – عَلَيْهِ السَّلامُ – يَقُوْلُ : " إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (١)، وَمُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ يَقُوْلُ : " يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ " (٢) .

٢ – دَعْوَتُهُ إِلَىْ تَحْرِيْرِ الْعُقُوْلِ الْبَشَرِيَّةِ مِن كُلِّ فِكْرٍ مَغْلُوْطٍ، تَنَاقَلُوْهُ عَنْ آبَائِهِم الأَوَّلِيْنَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىْ : " وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ، قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلاَ يَهْتَدُونَ " (٣) .

٣ – حَثُّهُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْحِكْمَةِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَىْ دِيْنِ اللهِ – تَعَالَىْ –، وَهُوَ مَا يَسْتَدْعِيْ رِعَايَةَ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِيْنَ، وَبِالتَّالِيْ : تَطْوِيْرَ أَسَالِيْبِ الدَّعْوَةِ، وَلا شَكَّ أَنَّ هَذَا التَّوَجُّهَ يُعَدُّ مِنْ أَبْرَزِ مَعَالِمِ التَّجْدِيْدِ الْقُرْآنِيِّ، قَالَ تَعَالَىْ : " ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ، وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ " (٤) .

وَخِتَامًا : فَإِنَّ الْحَدِيْثَ يُشِيْرُ إِلَىْ بَقَاءِ التَّجْدِيْدِ، وَاسْتِمْرَارِهِ، فَلا تَمُرُّ مِائَةُ عَامٍ إِلا وَقَدْ بَعَثَ اللهُ – تَعَالَىْ – مَن يُجَدِّدُ لِلأُمَّةِ دِيْنَهَا، وَيُصْلِحُ

---

(١) هود ٨٨ .
(٢) غافر ٣٨ .
(٣) البقرة ١٧٠ .
(٤) النحل ١٢٥ .

اعْوِجَاْجَهَا، وَيَأْخُذُ بِيَدِهَاْ إِلَىْ صِرَاْطِ اللهِ الْمُسْتَقِيْمِ، وَتَبْقَىْ هَذِهِ السُّنَّةُ الإِلَهِيَّةُ إِلَىْ ظُهُوْرِ عَلاَمَاْتِ السَّاْعَةِ الْكُبْرَىْ، فَيُخْتَمُ الْمُجَدِدُوْنَ بِالْمَهْدِيِّ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ –، وَالَّذِيْ جَاْءَ فِيْ الْحَدِيْثِ أَنَّهُ : « يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا، وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا » (١).

وَفِيْ زَمَاْنِهُ – أَيْضًا – يَنْزِلُ عِيْسَىْ بْنُ مَرْيَمَ – عَلَيْهِ السَّلاَمُ – مُجَدِّدًا، يُقِيْمُ شَرِيْعَةَ الإِسْلاَمِ فِي الأَرْضِ، فَعَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، قَاْلَ : قَاْلَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ » (٢).

– وَبَعْدُ –

فَإِنَّ إِحْيَاْءَ فِقْهِ التَّجْدِيْدِ فِي الأُمَّةِ يُؤَكِّدُ أَهَمِّيَّةَ هَذَا الدِّيْنِ لِلْحَيَاْةِ، وَصَلاَحِيَّتَهُ لِلتَطْبِيْقِ فِيْ كُلِّ زَمَاْنٍ وَمَكَاْنٍ، وَتَوَاْفُقَهُ مَعَ كَاْفَّةِ الْبِيْئَاْتِ وَالثَّقَاْفَاْتِ، وَصَدَقَ الإِمَاْمُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِيْ وَصْفِ الْمُجَدِّدِيْنَ بِقَوْلِهِ : " فَإِنَّ اللهَ بِهِمْ يُقِيمُ دِينَهُ " أ.هـ. (٣)، وَقَوْلِهِ : " وَهُمْ غَرْسُ اللهِ الَّذِينَ لَا يَزَاْلُ يَغْرِسُهُمْ فِي دِينِهِ، وَهُمْ الَّذِينَ قَاْلَ فِيهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَاْلِبٍ – كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ – : لَنْ تَخْلُوَ الْأَرْضُ مِنْ قَاْئِمٍ للهِ بِحُجَّتِهِ " أ.هـ. (٤)

---

(١) أَخْرَجَهُ أَبُوْ دَاْوْدَ فِيْ سُنَنِهِ، جُزْءًا مِن حَدِيْثٍ، بِلَفْظِهِ، كِتَاْبِ : الْمَهْدِيِّ، ١٠٦/٤، رَقُمُ الْحَدِيْثِ ٤٢٨٢ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَاْرِيُّ فِيْ صَحِيْحِهِ، بِلَفْظِهِ، كِتَاْبِ : الْبُيُوْعِ، بَاْبِ : قَتْلِ الخِنْزِيرِ، ٣/ ٨٢، رَقُمُ الْحَدِيْثِ ٢٢٢٢ .

(٣) أحكام أهل الذمة (٣/ ١١٩٨) .

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ١٦٣) .

تَاسِعًا : فِقْهُ الْحَدِيْث

الْمَسْأَلَةُ الأُوْلَى : مَفْهُوْمُ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلاَمِ

فِيْ ضَوْءِ الدِّرَاْسَةِ التَّحْلِيْلِيَّةِ لأَلْفَاْظِ الْحَدِيْثِ أَسْتَطِيْعُ تَعْرِيْفَ التَّجْدِيْدِ بِأَنَّهُ : إِحْيَاْءُ الثَّقَاْفَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ الأَصِيْلَةِ، بِالْعَوْدَةِ إِلَىْ صَحِيْحِ الإِسْلاَمِ، وَمُحَاْرَبَةِ كَاْفَّةِ صُوَرِ الاْنْحِرَاْفِ عَنِ الْمَنْهَجِ الْوَسَطِيِّ، فِيْ ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيْحَةِ، وَفَهْمِ عُلَمَاْءِ الأُمَّةِ النَّاْبِهِيْنَ .

وَمِنْ أَبْرَزِ صُوَرِ التَّجْدِيْدِ مَاْ يَلِيْ :

الصُّوْرَةُ الأُوْلَىْ :

إِظْهَاْرُ مَاْ خَفِيَ مِنْ أَحْكَاْمِ الدِّيْنِ، وَتَشْرِيْعَاْتِهِ، وَهُوَ مَاْ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِإِحْيَاْءِ مَا انْدَرَسَ مِن الْعَمَلِ بِالْكِتَاْبِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ بِتَذْكِيْرِ النَّاْسِ بِهِ، وَتَعْلِيْمِهِ لَهُمْ، وَنَشْرِهِ بَيْنَهُمْ، وَإِشَاْعَتِهِ فِي الْمُجْتَمَعِ قَوْلًا وَعَمَلًا .

قَاْلَ الْعَلْقَمِيُّ فِي شَرْحِهِ[1] : " مَعْنَى التَّجْدِيدِ : إِحْيَاءُ مَا انْدَرَسَ مِنَ الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَمْرُ بِمُقْتَضَاهُمَا " أ.هـ. [2]

وَقَاْلَ أحمدُ بْنُ عبدِ القادرِ الرُّوْمِيُّ الحنفيُّ[3] : " وَالْمُرَادُ مِنْ تَجْدِيدِ الدِّينِ لِلْأُمَّةِ : إِحْيَاءُ مَا انْدَرَسَ مِنَ الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْأَمْرُ بِمُقْتَضَاهُمَا " أ.هـ. [4]

---

(١) الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير (مخطوط) .
(٢) عون المعبود (١١/ ٢٦٠) .
(٣) فِي كتابِه : مَجَالِسُ الْأَبْرَارِ .
(٤) عون المعبود (١١/ ٢٦٣) .

وَقَالَ شَمْسُ الْحَقِّ العظيم أبادي : " الْمُرَادُ مِنَ التَّجْدِيدِ إِحْيَاءُ مَا انْدَرَسَ مِن العملِ بالكتابِ وَالسُّنَّةِ، والأمرُ بمقتضاهما، وَإِمَاتَةُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْبِدَعِ وَالْمُحْدَثَاتِ " أ.هـ. (١)

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِيْ تَعْرِيْفِ الْمُجَدِّدِ، أَنَّهُ : " يُبَيِّنُ السُّنَّةَ مِنَ الْبِدْعَةِ، وَيُكْثِرُ الْعِلْمَ، وَيُعِزُّ أَهْلَهُ، وَيَقْمَعُ الْبِدْعَةَ، وَيَكْسِرُ أَهْلَهَا " أ.هـ. (٢)

قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ : " إِنَّ اللهَ يُقَيِّضُ لِلنَّاسِ فِي رَأْسِ كُلِّ مائَةٍ مَنْ يُعلِّمُهُمُ السُّنَنَ، وَيَنْفِي عَنْ رَسُوْلِ الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– الكَذِبَ " أ.هـ. (٣)

ويشهد لذلك : مَاْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ، عَنِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ– قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– : « مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ » (٤).

---

(١) عون المعبود (١١/ ٢٦٣) .

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٢١)، وانظر : التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٢٦٧)، فيض القدير (٢/ ٢٨١)، عون المعبود (١١/ ٢٦٠) .

(٣) مختصر تاريخ دمشق (٢١/ ٣٨٢)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/ ٤٦) .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ، بِلَفْظِهِ وَفِيْهِ قِصَّةٌ، كِتَابِ : الزَّكَاْةِ، بَابِ : الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ، وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ، ٢/ ٧٠٤، رقم الحديث ٦٩ .

وَلَقَدْ جَاْءَ تَفْسِيْرُ هَذَا الْحَدِيْثِ، وَتَوْضِيْحُ مَعْنَاْهُ، فِيْمَاْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ –رضي الله عنه–، أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

الصُّوْرَةُ الثَّانِيَةُ :

تَطْوِيْرُ الْوَسَائِلِ وَالأَدَوَاْتِ الَّتِيْ يَسْتَعِيْنُ بِهَاْ عُلَمَاْءُ الدِّيْنِ فِيْ نَشْرِ الإِسْلاَمِ، وَتَوْضِيْحِ حَقَاْئِقِهِ، وَتَبْرِئَةِ سَاْحَتِهِ مِن الشُّبُهَاْتِ وَالأَبَاْطِيْلِ الَّتِيْ تُنْسَبُ إِلَيْهِ زُوْرًا وَبُهْتَاْنًا .

الصُّوْرَةُ الثَّالِثَةُ :

إِحْيَاْءُ فِقْهِ الاجْتِهَاْدِ فِي الْفُرُوْعِ، وَمَاْ يُسْتَجَدُّ مِن وَقَاْئِعَ، وَأَحْدَاْثٍ، وَمَسَاْئِلَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّاْ لَهُ صِلَةٌ بِحَيَاْةِ النَّاْسِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ فِيْ تُرَاْثِ عُلَمَاْئِنَا السَّاْبِقِيْنَ، أَوْ مِمَّاْ تَنَاْوَلُوْهُ فِيْ عَصْرِهِمْ بِطَرِيْقَةٍ بَاْتَتْ لا تُنَاْسِبُ زَمَاْنَنَاْ – شَرِيْطَةَ أَن يَجْمَعَ هَذَا الاجْتِهَاْدُ بَيْنَ الأَصَاْلَةِ وَالْمُعَاْصَرَةِ، أَعْنِيْ : أَن تَتَوَاْفَقَ الأَحْكَاْمُ مَعَ رُوْحِ الْعَصْرِ، مِنْ غَيْرِ مَسَاْسٍ بِثَوَاْبِتِ الدِّيْنِ، وَقَوَاْعِدِهِ الْكُلِّيَّةِ .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : ضَوَابِطُ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلاَمِ

فِيْ ضَوْءِ الدِّرَاْسَةِ التَّحْلِيْلِيَّةِ لأَلْفَاْظِ الْحَدِيْثِ، أَسْتَطِيْعُ الْوُقُوْفَ عَلَىٰ عَدَدٍ مِنْ أَهَمِّ ضَوَاْبِطِ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلاَمِ، وَهِيَ :

وَسَلَّمَ – قَالَ : « إِنَّهُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي، فَإِنَّ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلَ مَنْ عَمِلَ بِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةَ ضَلَالَةٍ لَا تُرْضِي اللهَ وَرَسُولَهُ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِ النَّاسِ شَيْئًا »

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِيْ سُنَنِهِ، أَبْوَابِ الْعِلْمِ عَنْ رَسُولِ اللهِ – ﷺ – بَابِ : مَا جَاءَ فِي الأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ البِدَعِ، ٥/٤٥، رقم الحديث ٢٦٧٧، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ " أ.هـ.

قُلْتُ : إِسْنَاْدُهُ ضَعِيْفٌ، فِيْهِ : كَثِيْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَلَعَلَّ الإِمَاْمَ التِّرْمِذِيَّ حَسَّنَهُ – وَاللهُ أَعْلَمُ – اعْتِمَاْدًا عَلَىٰ حَدِيْثِ : جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ – رضي الله عنه -، وَالَّذِيْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِيْ صَحِيْحِهِ .

١ – أَن يَكُوْنَ الْمُجَدِّدُ :

- مَشْهُوْدًا لَهُ بِصِدْقِ الإِيْمَانِ، وَالإِخْلاصِ فِي الدَّعْوَةِ، وَالتَّفَانِيْ فِيْ نُصْرَةِ هَذَا الدِّيْنِ .
- مُتَّصِفًا بِالْعِلْمِ الْغَزِيْرِ، وَالْفَهْمِ الدَّقِيْقِ، وَالتَّمَكُّنِ التَّامِّ مِن مَقَاْصِدِ الشَّرِيْعَةِ .
- ذَاْ رُؤْيَةٍ ثَاْقِبَةٍ لِوَاْقِعِ الأُمَّةِ، وَوَعْيٍ حَقِيْقِيٍّ بِقَضَاْيَاْهَاْ .
- مُنْطَلِقًا فِيْ مُهِمَّتِهِ الإِصْلاحِيَّةِ مِن ثَوَاْبِتِ الدِّيْنِ، وَأُصُوْلِهِ، وَالاعْتِزَاْزِ بِالْهُوِيَّةِ الإِسْلامِيَّةِ .

أَن يَكُوْنَ التَّجْدِيْدُ :

- فِي الْوَسَائِلِ وَالآلِيَّاْتِ، وَأَن يَتَنَاْوَلَ الْفُرُوْعَ وَالْجُزْئِيَّاْتِ، دُوْنَ الأُصُوْلِ وَالْكُلِّيَّاْتِ .
- بِلُغَةٍ تُنَاْسِبُ الْعَصْرَ، وَتَلْتَقِيْ فِيْ مُشْتَرَكَاْتٍ كَثِيْرَةٍ مَعَ الثَّقَاْفَةِ الْعَاْلَمِيَّةِ، وَالْمُتَغَيِّرَاْتِ الْمُتَجَدِّدَةِ، وَتُوَاْكِبُ التَّطَوُّرَ الْعِلْمِيَّ، وَالتَّقَدُّمَ الإِنْسَاْنِيَّ فِيْ شَتَّىْ مَجَاْلاتِ الْحَيَاْةِ .
- بِتَضَاْفُرِ الْجُهُوْدِ، وَبَعْثِ الأَمَلِ فِيْ النُّفُوْسِ، وَنَشْرِ ثَقَاْفَةِ الْعَمَلِ وَالْبِنَاْءِ، وَمُقَاْوَمَةِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِيْ تَنْخَرُ فِيْ عِظَاْمِ الأُمَّةِ ؛ لِتَتَوَجَّهَ الْهِمَمُ نَحْوَ التَّمَيُّزِ وَالزِّيَاْدَةِ .
- لِنَشْرِ هَذَا الدِّيْنِ، وَتَبْلِيْغِهِ لِلنَّاْسِ جَمِيْعًا، فِيْ مَشَاْرِقِ الأَرْضِ وَمَغَاْرِبِهَاْ، كَمَاْ أَنْزَلَهُ اللهُ – تَعَاْلَىْ – عَلَىْ نَبِيِّهِ – ﷺ –، وَهَذَاْ يَقْتَضِيْ – بِالضَّرُوْرَةِ – التَّأْصِيْلَ الشَّرْعِيَّ لِكُلِّ فِكْرَةٍ تُطْرَحُ عَلَىْ طَاْوِلَةِ التَّجْدِيْدِ ؛ تَأْكِيْدًا لِلتَّجَرُّدِ الْكَاْمِلِ مِن الأَهْوَاْءِ الذَّاْتِيَّةِ، وَالْمَصَاْلِحِ الْخَاْصَّةِ .

قَاْلَ الإِمَاْمُ ابْنُ الْقَيِّمِ – فِيْ مَعْرِضِ حَدِيْثِهِ عَنْ أَقْسَاْمِ الْمُتَصَدِّرِيْنَ لِلْفَتْوَىْ : " أَحَدُهُم : الْعَاْلِمُ بِكِتَاْبِ اللهِ، وَسُنَّةِ رَسُوْلِهِ، وَأَقْوَاْلِ الصَّحَاْبَةِ ؛ فَهُوَ

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

الْمُجْتَهِدُ فِي أَحْكَامِ النَّوَازِلِ، يَقْصِدُ فِيهَا مُوَافَقَةَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ حَيْثُ كَانَتْ، وَلَا يُنَافِي اجْتِهَادُهُ تَقْلِيدَهُ لِغَيْرِهِ أَحْيَانًا، فَلَا تَجِدُ أَحَدًا مِنْ الْأَئِمَّةِ إلَّا وَهُوَ مُقَلِّدٌ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ .

فَهَذَا النَّوْعُ الَّذِي يَسُوغُ لَهُمْ الْإِفْتَاءُ، وَيَسُوغُ اسْتِفْتَاؤُهُمْ، وَيَتَأَدَّى بِهِمْ فَرْضُ الِاجْتِهَادِ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « إنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَن يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا »، وَهُمْ غَرْسُ اللهِ الَّذِينَ لَا يَزَالُ يَغْرِسُهُمْ فِي دِينِهِ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ – كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ – : لَنْ تَخْلُوَ الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ للهِ بِحُجَّتِهِ " أ.هـ. (١)

وَقَالَ شَمْسُ الْحَقِّ العظيم أبادي : " فَظَهَرَ أَنَّ الْمُجَدِّدَ لَا يَكُونُ إلَّا مَنْ كَانَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ : مَنْ كَانَ عَزْمُهُ وَهِمَّتُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إحْيَاءَ السُّنَنِ وَنَشْرَهَا، وَنَصْرَ صَاحِبِهَا، وَإِمَاتَةَ الْبِدَعِ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، وَمَحْوَهَا، وَكَسْرَ أَهْلِهَا بِاللِّسَانِ، أَوْ تَصْنِيفِ الْكُتُبِ وَالتَّدْرِيسِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَمَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ مُجَدِّدًا الْبَتَّةَ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ، مَشْهُورًا بَيْنَ النَّاسِ، مَرْجِعًا لَهُمْ " أ.هـ. (٢)

وَقَالَ أحمدُ بْنُ عبدِ القادرِ الرُّوْمِيُّ الحنفيُّ(٣) : " الْمُجَدِّدُ لِلدِّينِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، نَاصِرًا لِلسُّنَّةِ، قَامِعًا لِلْبِدْعَةِ، وَأَنْ يَعُمَّ عِلْمُهُ أَهْلَ زَمَانِهِ " أ.هـ. (٤)

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، بتصرف يسير (٤/ ١٦٢، ١٦٣) .
(٢) عون المعبود (١١/ ٢٦٣، ٢٦٤) .
(٣) فِي كتابِه : مَجَالِسُ الْأَبْرَارِ .
(٤) عون المعبود (١١/ ٢٦٣) .

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : هَلْ يُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا الْحَدِيْثِ عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَوَصْفُهُم بِالتَّجْدِيْدِ ؟

إِنَّ مِمَّا يَسْتَرْعِي الانْتِبَاْهَ – فِيْ بَعْضِ كُتُبِ الْحَدِيْثِ، وَالشُّرُوْحِ، وَالتَّارِيْخِ، وَالرِّجَالِ، وَغَيْرِهَا – تَنَاْقُلَ عَدَدٍ مِن الْعُلَمَاْءِ أَسْمَاْءَ جَمَاْعَةٍ مِن الأَئِمَّةِ، وُصِفُوْا بِالتَّجْدِيْدِ، وَمِنْ أَشْهَرِهِمْ :

- عَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ الأُوْلَىْ : الْخَلِيْفَةُ الأُمَوِيُّ الرَّاْشِدُ، عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ .
- وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّانِيَةِ : مُحَمَّدٌ بْنُ إِدْرِيسَ، الإِمَاْمُ الشَّافِعِيُّ، صَاْحِبُ الْمَذْهَبِ الْمَعْرُوْفِ .
- وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّالِثَةِ : أَحْمَدُ بنُ عُمَرَ البَغْدَادِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ، **وَقِيْلَ** : عَلِيُّ بنُ إِسْمَاعِيْلَ، أَبُو الحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ، إِمَامُ المُتَكَلِّمِين .
- وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ : سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ، العَلاَّمَةُ أَبُو الطَّيِّبِ الصُّعْلُوْكِيُّ، **وَقِيْلَ** : أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ أَبُو حَاْمِدٍ الإِسْفَرَاْيِيْنِيُّ، **وَقِيْلَ** : مُحَمَّدٌ بنُ الطَّيِّبِ، العَلاَّمَةُ أَبُو بَكْرٍ البَاْقِلاَّنِيُّ .
- وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ الْخَاْمِسَةِ : مُحَمَّدٌ بنُ مُحَمَّدٍ الطُّوْسِيُّ، حجَّةُ الإِسْلاَم، أَبُو حَاْمِدٍ الغَزَّاْلِيُّ .
- وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ السَّاْدِسَةِ : مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ الحُسَيْنِ، فَخْرُ الدِّيْنِ الرَّاْزِي، الأُصُوْلِيُّ، المُفَسِّرُ، **وَقِيْلَ** : الحَاْفِظُ الكَبِيْرُ : عَبْدُ الغَنِيِّ بنُ عَبْدِ الوَاْحِدِ بنِ عَلِيٍّ المَقْدِسِيُّ .
- وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ السَّاْبِعَةِ : مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ، شَيْخُ الْإِسْلَاْمِ، تَقِيُّ الدِّينِ، ابْنُ دَقِيْقِ الْعِيْدِ .

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

- **وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ الثَّامِنَةِ : عُمَرُ بْنُ رَسْلانَ بْنِ نُصَيْرٍ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، سِرَاْجُ الدِّيْنِ الْبُلْقِيْنِيُّ، وَقِيْلَ : عَبْدُ الرَّحِيْمِ بْنُ الْحُسَيْنِ، زَيْنُ الدِّيْنِ، الْمَعْرُوْفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاْقِيُّ .**

وَعَلَىْ رَأْسِ الْمِائَةِ التَّاْسِعَةِ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيْ بَكْرٍ الْخُضَيْرِيُّ، الإِمَامُ الْحَافِظُ، جَلالُ الدِّيْنِ السُّيُوْطِيُّ . (١)

وَلَقَدْ نَظَمَ بَعْضُهُمْ فِيْ ذَلِكَ شِعْرًا، أَسُوْقُ مِنْهُ مَا يَلِيْ :

أَوَّلًا : قَاْمَ شَيْخٌ فِي مَجْلِسِ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ ؛ يَمْدَحُهُ قَاْئِلا :

١ – اثْنَانِ قَدْ مَضَيَا وَبُورِكَ فِيهِمَا * عُمَرُ الْخَلِيفَةُ ثُمَّ خَلْفَ السُّؤْدَدِ

٢ – الشَّـافِعِيُّ الْأَبْطَحِـيُّ مُحَمَّدٌ * إِرْثُ النُّبُوَّةِ وَابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ

٣ – أَبْشِرْ أَبَا الْعَبَّاسِ إِنَّكَ ثَالِثٌ * مِنْ بَعْدِهِمْ سَقْيًا لِتُرْبَةِ أَحْمَدِ(٢)

---

(١) انظر في ذلك : المستدرك على الصحيحين للحاكم، كِتَاْبُ : الْفِتَنِ وَالْمَلَاحِمِ (٥٦٨/٤)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٥٩٣، معرفة السنن والآثار بَاْبُ : ذِكْرِ مَوْلِدِ الشَّافِعِيِّ – رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ← وَتَارِيخِ وَفَاتِهِ، وَمِقْدَارِ سِنِّهِ، وَبَيَانِ نَسَبِهِ، وَشَرَفِ أَصْلِهِ، عَلَى وَجْهِ الاخْتِصَارِ (٢٠٨/١)، رَقَمُ ٤٢٤، تاريخ بغداد (٢/ ٦٠)، تاريخ دمشق (٥١/ ٣٣٨-٣٤١)، طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٣٧٥)، مختصر تاريخ دمشق (٢١/ ٣٨٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٠٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٣٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٦)، (١٧/ ١٩٥)، تاريخ الإسلام (٢٨/ ١٣٧)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٢٥)، البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٦/ ٨٧)، المقاصد الحسنة صـ ٢٠٣، ٢٠٤، التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة (صـ ٢٢ – ٦٤)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٢٩)، تذكرة الموضوعات للفتني صـ ٩١، كشف الخفاء (١/ ٢٧٦)، عون المعبود (١١/ ٢٦٠-٢٦٧) .

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم، كِتَاْبُ : الْفِتَنِ وَالْمَلَاحِمِ (٥٦٨/٤)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٥٩٣، وانظر : تاريخ دمشق (٥١/ ٣٤٠)، التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة صـ ٢٦، والأبيات من بحر الكامل .

ثَانِياً : وَفِي مَجْلِسِ أَبِي الطِّيبِ سَهْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنْشَأَ أَبُو عَمْرٍو الْبِسْطَامِيُّ الْفَقِيهُ قَائِلا :

١ – وَالرَّابِعُ الْمَشْهُورُ سَهْلٌ مُحَمَّدٌ * أَضْحَى إِمَامًا عِنْدَ كُلِّ مُوَحِّدِ

٢ – يَأْوِي إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِأَسْرِهِمْ * فِي الْعِلْمِ إِنْ خَرَجُوا فَنِعْمَ مُؤَيَّدِ

٣ – لَا زَالَ فِيمَا بَيْنَنَا شَيْخُ الْوَرَى * لِلْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ خَيْرَ مُجَدِّدِ[1]

ثَالِثاً : قَالَ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّيْنِ الْعِرَاقِيُّ : وَقَدْ نَظَمْتُ أَبْيَاتًا مَزِيْدَةً عَلَى الَّتِيْ أَوْرَدَهَا الْحَاكِمُ، فَأَوْرَدتُ الثَّلاثَةَ الْبَاقِيْنَ عَلَىْ رَأْسِ كُلِّ مِائَةٍ إِلَىْ زَمَانِنَا، بِقَوْلِيْ شِعْرًا :

١ – وَالْخَامِسُ الطُّوْسِيُّ أَعْنِيْ حُجَّةَ الـ * إِسْلامِ وَهْوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ

٢ – ذَاكَ الَّذِيْ أَحْيَا لَنَا إِحْيَاؤُهُ * مَيْتَ الْعُمْرِ، وَجَلَّى الْقَلْبَ الصَّدِيْ

٣ – وَالسَّادِسُ الْفَخْرُ الإِمَامُ الْمُرْتَضَىْ * ابْنُ الْخَطِيْبِ عَمَّىْ عُيُوْنَ الْحُسَّدِ

٤ – فَذَاكَ الَّذِيْ نَصَبَ الدَّلائِلَ لِلْهُدَىْ * وَأَزَالَ شُبْهَةَ ذِي الضَّلالِ الْمُلْحِدِ

٥ – وَالسَّابِعُ الثَّبْجِيُّ[2] أَبُو الْفَتْحِ الَّذِيْ * بَلَغَ اجْتِهَادَ الْعِلْمِ قَبْضًا بِالْيَدِ

٦ – أَحْيَا الأَنَامَ (إِمَامُهُ)، وَلَقَدْ رَقَىْ * فِيْ شَرْحِهِ (الإِلْمَامِ) فَوْقَ الْفَرْقَدِ

٧ – وَالظَّنُّ أَنَّ الثَّامِنَ الْمَهْدِيُّ مِن * وَلَدِ النَّبِيِّ، أَو الْمَسِيْحُ الْمُهْتَدِيْ

٨ – فَالأَمْرُ أَقْرَبُ مَا يَكُوْنُ ؛ فَذُو الْحِجَىْ * مُتَأَخِّرٌ، وَيَسُوْدُ غَيْرُ مُسَوَّدِ

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم، كِتَابُ : الْفِتَنِ وَالْمَلَاحِمِ (٥٦٨/٤)، رَقَمُ الْحَدِيْثِ ٨٥٩٣، وانظر : تاريخ دمشق (٥١/ ٣٤٠)، التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة صـ ٢٧، والأبيات من بحر الكامل .

(٢) قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ : " الثَّبْجِيُّ، وَهُوَ ابنُ دقيقِ العيدِ، وربّما كان يكتبُ هذهِ النسبةَ في خَطِّهِ ؛ لأنّهُ وُلِدَ بثَبَجِ البحرِ، بساحلِ يَنْبُعَ من الحِجازِ، ومنهُ الحديثُ الصحيحُ : « يَرْكَبُوْنَ ثَبَجَ هذا البَحْرِ »، أي : ظَهْرَهُ، وقيلَ : وَسَطَهُ أ.هـ. شرح ألفية العراقي، المعروف بالتبصرة والتذكرة (١/ ٣١٩) .

٩ – أَوَ مَـا تَرَى الأَئِمَّـةَ، ثُمَّ مَــنْ * يَمْضِيْ فَلا خَلَفٌ لَهُ فِي الْمَقْصِدِ

١٠ – لَيْسَ ارْتِفَـاْعُ الْعِـلْمِ نَزْعًـا إِنَّمَاْ * مَوْتُ الأَئِـمَّـةِ رفعـه، وكأن قدِ[١]

رَابِعاً : وَقَالَ بَعْضُهُم :

١ – إِنَّا رُوِّيْنَاْ عَن نَبِيِّ الْهُدَىْ * فِي السُّنَّةِ الْوَاضِحَةِ السَّامِيَةْ

٢ – بِأَنَّ للهِ امْـرَءًا قَـائِـمًـا * بِالدِّيْنِ فِيْ كُلِّ تَنَاْهِيْ مِاْئَةْ

٣ – فَعُمَرُ الْخَيْرِ حَلِيْفُ الْعُلَىْ * قَاْمَ بِهِ فِي الْمِاْئَةِ الْبَادِيَـةْ

٤ – وَالشَّاْفِعِيُّ الْمُرْتَضَىْ بَعْدَهُ * قَـدِّرْهُ فِي الْمِاْئَة الثَّـانِيَـةْ

٥ – وَابْنُ سُـرَيْجٍ بَعْدَهُ قَدْ أَتَىْ * فِي الْمِاْئَة الثَّالِثَةِ التَّالِيَةْ

٦ – وَالشَّيْخُ سَهْلٌ عُمْدَةٌ لِلْوَرَىْ * فِي الْمِاْئَةِ الرَّابِعَةِ الْخَالِيَةْ[٢]

خَامِساً : وَلَقَد تَنَاْقَلَت الْمَرَاْجِعُ الْعِلْمِيَّةُ – فِيْ هَذَا الصَّدَدِ – أُرْجُوْزَةً لِلإِمَاْمِ السُّيُوْطِيِّ، عُنْوَاْنُهَاْ : (تُحْفَةُ الْمُهْتَدِينَ بِأَخْبَارِ الْمُجَدِّدِينَ)، وَنَصُّهَاْ :

١ – الْحَمْدُ للهِ الْعَظِيمِ الْمِنَّــةِ * الْمَانِحِ الْفَضْلِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ

٢ – ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَلْتَمِسْ * عَلَى نَبِيٍّ دِينُهُ لَا يَنْدَرِسْ

٣ – لَقَدْ أَتَى فِي خَبَرٍ مُشْـتَهِرْ * رَوَاهُ كُـلُّ حَـافِظٍ مُـعْتَبِرْ

٤ – بِأَنَّــهُ فِي رَأْسِ كُلِّ مِـائَةٍ * يَبْعَـثُ رَبُّنَا لِـهَذِي الْأُمَّةِ

٥ – مَنًّا عَلَيْهَا عَالِمًا يُجَـدِّدُ * دِينَ الْـهُدَى لِأَنَّهُ مُجْتَهِدُ

٦ – فَكَانَ عِنْدَ الْمِائَةِ الْأُولَى عُمَرْ * خَلِيفَةُ الْعَدْلِ بِإِجْمَاعٍ وَقَرْ

---

(١) التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة صـ ٥١، ٥٢، وَقَد اسْتَفَدتُ مِن مَوْسُوْعَةِ (الْحَافِظُ الْعِرَاْقِيُّ وَأَثَرُهُ فِي السُّنَّةِ) لأُسْتَاْذِنَا الدكتور / أحمد معبد عبد الكريم – فِيْ إِصْلاحِ بَعْضِ الأَخْطَاْءِ الْمَوْجُوْدَةِ فِي هَذِهِ الْقَصِيْدَةِ، فِي النُّسْخَةِ الْمَطْبُوْعَةِ مِن كِتَاْبِ (التَّنْبِئَةُ)، وَالَّتِيْ كَاْنَ الْمَعْنَىْ لا يَسْتَقِيْمُ بِهَاْ .

(٢) التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة ص ٢٧، وانظر : طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٣٩٦) .

٧- وَالشَّافِعِيُّ كَانَ عِنْدَ الثَّانِيَةِ * لِمَا لَهُ مِنَ الْعُلُومِ السَّامِيَةِ
٨- وابن سُـرَيْجٍ ثَالِثُ الْأَئِمَّةْ * وَالْأَشْـعَرِيُّ عَدَّهُ مَنْ أَمَّـهْ
٩- والباقلاني رابع أو سهل أو * الاسفراييني خَلَفٌ قَدْ حَكَوْا
١٠- وَالْخَامِسُ الْحَبْرُ هُوَ الْغَزَالِي * وَعَدَّهُ مَا فِيهِ مِنْ جِدَالِ
١١- وَالسَّادِسُ الْفَخْرُ الْإِمَامُ الرَّازِي * وَالرَّافِعِيُّ مِثْلُهُ يُوَازِي
١٢- وَالسَّابِعُ الرَّاقِي إلى المراقي * ابن دَقِيقِ الْعِيدِ بِاتِّفَاقِ
١٣- وَالثَّامِنُ الْحَبْرُ هُوَ الْبُلْقِينِي * أَوْ حَافِظُ الْأَنَامِ زَيْنُ الدِّينِ
١٤- وَالشَّرْطُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَمْضِيَ الْمِائَةْ * وَهُوَ عَلَى حَيَاتِهِ بَيْنَ الْفِئَةْ
١٥- يُشَـارُ بِالْعِلْمِ إِلَى مَقَامِهِ * وَيَنْصُرُ السُّـنَّةَ فِي كَلَامِهِ
١٦- وَأَنْ يَكُونَ جَامِعًا لِكُلِّ فَنّ * وَأَنْ يَعُمَّ عِلْمُهُ أَهْلَ الزَّمَنِ
١٧- وَأَنْ يَكُونَ فِي حَدِيثٍ قَدْ رُوِي * مِنْ أَهْلِ بَيْتِ الْمُصْطَفَى وَقَدْ قَوِي
١٨- وَكَوْنُهُ فَرْدًا هُوَ الْمَشْـهُورُ * قَدْ نَطَقَ الْحَدِيثُ وَالْجُمْهُورُ
١٩- وَهَذِهِ تَاسِعَةُ الْمِئِينَ قَدْ أَتَتْ * وَلَا يُخْلَفُ مَا الْهَادِي وَعَدْ
٢٠- وَقَدْ رَجَوْتُ أَنَّنِي الْمُجَدِّدُ * فِيهَا فَفَضْلُ اللَّهِ لَيْسَ يُجْحَدُ
٢١- وَآخِرُ الْمِئِينَ فِيمَا يَأْتِي * عِيسَى نَبِيُّ اللهِ ذُو الْآيَاتِ
٢٢- يُجَدِّدُ الدِّينَ لهذي الأمه * وفي الصلاة بعضنا قد أمه
٢٣- مُقَرِّرًا لِشَـرْعِنَا وَيَحْكُمُ * بِحُكْمِنَا إِذْ فِي السَّمَاءِ يُعْلَمُ
٢٤- وَبَعْدَهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُجَدِّدِ * وَيُرْفَعُ الْقُرْآنُ مِثْلَ مَا بُدِي
٢٥- وَتَكْثُرُ الْأَشْرَارُ وَالْإِضَاعَةْ * مِنْ رَفْعِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَهْ
٢٦- وَأَحْمَدُ اللهَ عَلَى مَا عَلَّمَا * وَمَا جَلَا مِنَ الْخَفَا وَأَنْعَمَا
٢٧- مُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ * وَالْآلِ مَعْ أَصْحَابِهِ الْمُكْرَمَةِ[1]

(١) عون المعبود (١١/ ٢٦٥، ٢٦٦)، وانظر : فيض القدير (٢/ ٢٨٢)، كشف الخفاء (١/ ٢٧٦)

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

وَلَقَدْ رَفَضَ بَعْضُ الْعُلَمَاْءِ هَذَا التَّوَجُّهَ فِيْ تَحْدِيْدِ أَسْمَاْءِ الْمُجَدِّدِيْنَ، وَهُوَ مَاْ أَمِيْلُ إِلَيْهِ، وَأُرَجِّحُهُ ؛ لأَنَّ التَّجْدِيْدَ أَمْرٌ يَشْمَلُ سَاْئِرَ فُرُوْعِ الدِّيْنِ، وَيَتَعَلَّقُ بِكَاْفَّةِ الْفُنُوْنِ – ذَاْتِ الصِّلَةِ بِالدِّرَاْسَاْتِ الإِسْلاَمِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ – .

إِضَاْفَةً إِلَىْ أَنَّ التَّجْدِيْدَ غَيْرُ مَقْصُوْرٍ عَلَىْ بِيْئَةٍ بِعَيْنِهَاْ، بَلْ هُوَ مَطْلَبٌ إِسْلاَمِيٌّ فِيْ كُلِّ زَمَاْنٍ وَمَكَاْنٍ – حَسْبَمَاْ تَدْعُو الْحَاْجَةُ إِلَيْهِ –، وَهُوَ أَمْرٌ يَصْعُبُ نِسْبَتُهُ إِلَىْ شَخْصٍ وَاْحِدٍ فِيْ زَمَاْنِهِ، خُصُوْصًا مَعَ تَبَاْعُدِ الأَقْطَاْرِ، بَلْ وَانْقِسَاْمِ الدَّوْلَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ – فِيْ بَعْضِ فَتَرَاْتِ التَّاْرِيْخِ – إِلَىْ دُوَيْلاَتٍ عَدِيْدَةٍ.

وَمِنْ أَخْطَرِ مَاْ يُلاَحِظُهُ الْمُدَقِّقُ فِيْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ تَحْدِيْدَ أَسْمَاْءِ الْمُجَدِّدِيْنَ قَدْ يَعْتَرِيْهِ أَحْيَاْنًا – وَاللهُ أَعْلَمُ – شَيْءٌ مِن الْعَصَبِيَّةِ الْمَذْهَبِيَّةِ، الَّتِيْ لا يَصِحُّ الاحْتِكَاْمُ إِلَيْهَاْ، أَو الاعْتِمَاْدُ عَلَيْهَاْ، أَو الْوُثُوْقُ بِهَاْ .

قَاْلَ أحمدُ بْنُ عبدِ القادرِ الرُّوْمِيُّ الحنفيُّ[1] : " وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ الْمُجَدِّدُ إِلَّا بِغَلَبَةِ الظَّنِّ مِمَّنْ عَاصَرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ، وَالانْتِفَاعِ بِعِلْمِهِ " أ.هـ. [2]

قَاْلَ الإِمَاْمُ ابْنُ الأَثِيْرِ : " قَد تَكَلَّمَ العلماءُ في تأويلِ هذا الحديثِ، كُلٌّ واحدٍ في زمانِه، وأشاروا إلى القائمِ الذي يُجَدِّدُ للناسِ دينَهمْ على رأسِ كُلِّ مِائةِ سنةٍ، وكأنَّ كُلَّ قائلٍ قَدْ مَاْلَ إلى مَذْهَبِهِ، وَحَمَلَ تأويلَ الحديثِ عليهِ .

وَالأَوْلَىْ : أَن يُحْمَلَ الحديثُ على العمومِ ؛ فَإِنَّ قولَه – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : « إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَىْ رَأْسِ كُلِّ مِاْئَةِ سَنَةٍ مَن يُجَدِّدُ لَهَاْ دِيْنَهَاْ » – لا يلزمُ مِنْهُ أن يكونَ المبعوثُ على رأسِ المائةِ رجلًا

(١) فِي كتابِه : مَجَالِسُ الْأَبْرَارِ .
(٢) عون المعبود (١١/ ٢٦٣) .

واحدًا، وَإِنَّمَاْ قَدْ يكونُ واحدًا، وَقَدْ يكونُ أكثرَ مِنْهُ ؛ فَإِنَّ لَفْظَةَ « مَنْ » تَقَعُ على الواحدِ وَالْجَمْعِ، وكذلكَ لا يلزمُ مِنْهُ أن يكونَ أرادَ بالمبعوثِ الفقهاءَ خَاْصَّةً – كَمَاْ ذَهَبَ إليهِ بعضُ العلماءِ – ؛ فَإِنَّ انتفاعَ الأمةِ بالفقهاءِ، وإن كانَ نَفْعًا عَاْمًّا فِي أُمُوْرِ الدِّيْنِ، فَإِنَّ انتفاعَهم بغيرِهم أيضًا كَثِيْرٌ، مِثْلَ : أُوْلِي الأَمْرِ، وأصحابِ الحديثِ، والقُرَّاءِ، والوعَّاظِ، وأصحابِ الطبقاتِ مِن الزُّهَّاْدِ، فَإِنَّ كُلَّ قَوْمٍ يَنْفَعُوْنَ بِفَنٍّ لا يَنْفَعُ بِه الآخَرُ .

إذ الأَصْلُ في حِفْظِ الدِّينِ حِفْظُ قانونِ السياسةِ، وَبَثُّ الْعَدْلِ، والتناصفُ الذي به تُحْقَنُ الدماءُ، وَيُتَمَكَّنُ مِنْ إقامةِ قوانينِ الشَّرْعِ، وهذا وظيفةُ أُولي الأمرِ .

وَكَذَلِكَ أصحابُ الحديثِ : يَنْفَعُوْنَ بضبطِ الأحاديثِ الَّتِيْ هِيَ أَدِلَّةُ الشَّرْعِ، وَالْقُرَّاْءُ يَنْفَعُوْنَ بِحِفْظِ القراءاتِ وضبطِ الرواياتِ، وَالزُّهَّاْدُ يَنْفَعُوْنَ بالمواعظِ، وَالْحَثِّ على لزومِ التقوى، وَالزُّهْدِ في الدنيا، فَكُلُّ واحدٍ يَنْفَعُ بغيرِ ما يَنْفَعُ به الآخرُ .

لَكِنَّ الذي يَنْبَغِيْ : أن يكونَ المبعوثُ على رأسِ المائةِ رجلًا مشهورًا، مَعْرُوْفًا، مُشَاْرًا إليهِ في كُلِّ فَنٍّ مِنْ هذهِ الفنونِ، فَإِذَاْ حُمِلَ تأويلُ الحديثِ على هذا الوجهِ كانَ أَوْلَىْ، وأبعدَ مِن التهمةِ، وَأَشْبَهَ بِالْحِكْمَةِ، فَإِنَّ اختلافَ الأئمةِ رَحْمَةٌ، وتقريرَ أقوالِ المجتهدينَ مُتَعَيِّنٌ، فإذا ذَهَبْنَاْ إلى تخصيصِ الْقَوْلِ على أحدِ المذاهبِ، وَأَوَّلْنَا الحديثَ عليهِ – بَقِيَت المذاهبُ الأخرى خارجةً عن احتمالِ الحديثِ لها، وكانَ ذلكَ طَعْنًا فيها .

فَالأَحْسَنُ وَالأَجْدَرُ : أن يكونَ ذلكَ إشارةً إلى حُدُوْثِ جماعةٍ مِن الأكابرِ المشهورينَ على رأسِ كُلِّ مائةِ سَنَةٍ، يُجَدِّدُوْنَ للناسِ دِينَهمْ، وَيَحْفَظُوْنَ مذاهبَهم الَّتِيْ قلَّدوا فيها مُجْتَهِدِيْهِمْ وَأَئِمَّتِهِمْ " أ.هـ.(١)

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ كَثِيْرٍ : " وَقَدِ ادَّعَى كُلُّ قَوْمٍ فِي إِمَامِهِمْ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ –وَاللهُ أَعْلَمُ –: أَنَّهُ يَعُمُّ حَمَلَةَ الْعِلْمِ الْعَامِلِينَ بِهِ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ، مِمَّنْ عَمَلُهُ مَأْخُوذٌ عَنِ الشَّارِعِ، أَوْ مِمَّنْ هُوَ مُوَافِقٌ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ وَكُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلَمَاءِ، مِنْ مُفَسِّرِينَ، وَمُحَدِّثِينَ، وَقُرَّاءَ، وَفُقَهَاءَ، وَنُحَاةٍ، وَلُغَوِيِّينَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ –وَاللهُ أَعْلَمُ – " أ.هـ. (٢)

وَقَالَ الْمُلا عَلِي الْقَارِيْ : " وَأَغْرَبَ ابْنُ حَجَرٍ وَحَمَلَ الْمُجَدِّدِينَ مَحْصُورِينَ عَلَى الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، وَخَتَمَهُمْ بِشَيْخِهِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ بِتَجْدِيدِ فَنٍّ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَشَيْخُ مَشَايِخِنَا السُّيُوطِيُّ هُوَ الَّذِي أَحْيَا عِلْمَ التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ فِي الدُّرِّ الْمَنْثُورِ، وَجَمَعَ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي جَامِعِهِ الْمَشْهُورِ، وَمَا تَرَكَ فَنًّا إِلَّا وَلَهُ فِيهِ مَتْنٌ أَوْ شَرْحٌ مَسْطُورٌ، بَلْ وَلَهُ زِيَادَاتٌ وَمُخْتَرَعَاتٌ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُجَدِّدُ فِي الْقَرْنِ الْمَذْكُورِ، كَمَا ادَّعَاهُ، وَهُوَ فِي دَعْوَاهُ مَقْبُولٌ وَمَشْكُورٌ " أ.هـ. (٣)

---

(١) جامع الأصول (١١/ ٣٢٠)، وانظر : مرقاة المفاتيح (١/ ٣٢١) .

(٢) البداية والنهاية ط هجر (١٩/ ٤٢)، وانظر : النهاية في الفتن والملاحم (١/ ٣٩)، التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٢٦٧)، فيض القدير (٢/ ٢٨٢)، المقاصد الحسنة صـ ٢٠٤، كشف الخفاء (١/ ٢٧٦) .

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٢١) .

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْمُجَدِّدِ أَن يَكُوْنَ وَاحِداً، أَمْ يَجُوْزُ أَن يَكُوْنَ جَمَاعَةً ؟

يَرَىْ بَعْضُ الْعُلَمَاْءِ : أَنَّ الْمُجَدِّدَ لا يَكُوْنُ إلا شَخْصًا وَاْحِدً، وَقَدْ أَشَاْرَ الإِمَاْمُ السُّيُوْطِيُّ فِيْ أُرْجُوْزَتِهِ (تُحْفَةُ الْمُهْتَدِينَ بِأَخْبَارِ الْمُجَدِّدِينَ) إِلَىْ أَنَّ هَذَاْ مَذْهَبُ الْجُمْهُوْرِ، فَقَاْلَ :

وَكَوْنُهُ فَرْدًا هُوَ الْمَشْهُورُ ..... قَدْ نَطَقَ الْحَدِيثُ وَالْجُمْهُورُ

وَيَرَىْ بَعْضُهُمْ : أَنَّ الْمُجَدِّدَ فِيْ كُلِّ عَصْرٍ قَدْ يَكُوْنُ فَرْدًا وَاْحِدًا، أَوْ جَمَاْعَةً، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الأَثِيْرِ، وَالذَّهَبِيِّ، وَابْنِ حَجَرٍ، وَالْمُلَّا عَلِي الْقَاْرِي، وَالْمُنَاْوِي، وَالْعَظِيْمْ أَبَاْدِيْ، وَهُوَ الرَّاْجِحُ عِنْدِيْ ؛ لأَنَّ لَفْظَةَ (مَنْ) – الْوَاْرِدَةَ فِي الْحَدِيْثِ – تَحْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ جَمِيْعًا . (١)

قَاْلَ الإِمَاْمُ ابْنُ الأَثِيْرِ : " وَلا يَلْزَمُ مِنْهُ أَن يَكُوْنَ الْمَبْعُوْثُ عَلَىْ رَأْسِ الْمِاْئَةِ رَجُلا وَاْحِدًا، وَإِنَّمَاْ قَدْ يكونُ واحدًا، وقدْ يكونُ أكثرَ مِنْهُ ؛ فَإِنَّ لَفْظَةَ « مَنْ » تَقَعُ على الواحدِ وَالْجَمْعِ " أ.هـ. (٢)

وَقَدْ نَقَلَ الْحَاْفِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَن بَعْضِ الأَئِمَّةِ : " أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي رَأْسِ كُلِّ مِاْئَةِ سَنَةٍ وَاحِدٌ فَقَطْ "، ثُمَّ قَاْلَ : " وَهُوَ مُتَّجَهٌ ؛ فَإِنَّ اجْتِمَاعَ الصِّفَاتِ الْمُحْتَاْجِ إِلَى تَجْدِيدِهَا لَا يَنْحَصِرُ فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنَّ جَمِيعَ خِصَالِ الْخَيْرِ كُلِّهَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يُدَّعَى ذَلِكَ فِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ الْقَائِمَ بِالْأَمْرِ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ الْأُولَى ؛

---

(١) انظر في ذلك : جامع الأصول (١١/ ٣٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٣)، فتح الباري (١٣/ ٢٩٥)، مرقاة المفاتيح (٣٢١/١، ٣٢٢)، فيض القدير (٢/ ٢٨١)، عون المعبود (١١/ ٢٦٤، ٢٦٥) .

(٢) جامع الأصول (١١/ ٣٢٠) .

بِاتِّصَافِهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِ الْخَيْرِ، وَتَقَدُّمِهِ فِيهَا، وَمِنْ ثَمَّ أَطْلَقَ أَحْمَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْمِلُونَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ : فَالشَّافِعِيُّ وَإِنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِالصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْقَائِمَ بِأَمْرِ الْجِهَادِ، وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ .

فَعَلَى هَذَا : كُلُّ مَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِ الْمِائَةِ هُوَ الْمُرَاد، سَوَاء تعدد أم لا " أ.هـ. (١)

وَقَالَ الْمُلَّا عَلِي الْقَارِيْ : " وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي – وَاللهُ أَعْلَمُ – أَنَّ الْمُرَادَ بِمَنْ يُجَدِّدُ لَيْسَ شَخْصًا وَاحِدًا، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ جَمَاعَةٌ، يُجَدِّدُ كُلُّ أَحَدٍ فِي بَلَدٍ، فِي فَنٍّ أَوْ فُنُونٍ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، مَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنَ الْأُمُورِ التَّقْرِيرِيَّةِ أَوِ التَّحْرِيرِيَّةِ، وَيَكُونُ سَبَبًا لِبَقَائِهِ، وَعَدَمِ انْدِرَاسِهِ وَانْقِضَائِهِ، إِلَى أَنْ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ " أ.هـ. (٢)

وقال العظيم أبادي : " وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مُجَدِّدٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ " أ.هـ. (٣)

عَاشِرًا : أَهَمُّ الْفَوَائِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِن الْحَدِيْث

١ – تَجْدِيْدُ الدِّيْنِ – كُلَّمَا دَعَت الْحَاجَةُ إِلَيْهِ – وَاْجِبٌ شَرْعِيٌّ، وَضَرُوْرَةٌ دِيْنِيَّةٌ .

٢ – يُؤَكِّدُ إِحْيَاْءُ فِقْهِ التَّجْدِيْدِ أَهَمِّيَّةَ هَذَا الدِّيْنِ لِلْحَيَاْةِ، وَصَلَاحِيَّتَهُ لِلتَطْبِيْقِ فِيْ كُلِّ زَمَاْنٍ وَمَكَاْنٍ، وَتَوَاْفُقَهُ مَعَ كَاْفَّةِ الْبِيْئَاْتِ وَالثَّقَاْفَاْتِ .

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٩٥) .
(٢) مرقاة المفاتيح (١/٣٢١، ٣٢٢) .
(٣) عون المعبود (١١/ ٢٦٤) .

٣- يَبْعَثُ هَذَا الْحَدِيْثُ الأَمَلَ فِي النُّفُوْسِ بِحِفْظِ اللهِ – تَعَالَىْ – لِهَذَا الدِّيْنِ، وَبَقَائِهِ كَمَاْ نَزَلَ مِن السَّمَاْءِ، صَاْفِيًا مِن كُلِّ شَاْئِبَةٍ .

٤- يُؤَكِّدُ هَذَا الْحَدِيْثُ أَنَّ الْمُجَدِّدِيْنَ لا يَعِيْشُوْنَ لأَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَاْ يَتَوَجَّهُوْنَ بِكُلِّ طَاْقَاْتِهِمْ لأُمَّتِهِمْ ؛ فَهُمْ أَصْحَاْبُ قَضِيَّةٍ، يَحْيَوْنَ مِنْ أَجْلِهَاْ، وَهِيَ : تَنْقِيَةُ الدِّيْنِ مِن كُلِّ دَخِيْلٍ، وَتَوْثِيْقِ صِلَةِ الْمُسْلِمِيْنَ بِدِيْنِهِمْ .

٥- فِيْ هَذَا الْحَدِيْثِ تَقْوِيَةٌ لِعَزَاْئِمِ الْمُجَدِّدِيْنَ، ذَلِكَ أَنَّهُم مُؤَيَّدُوْنَ بِنَصْرِ اللهِ –تَعَالَىْ –، وَتَوْفِيْقِهِ، وَلَوْ تَمَاْلأَ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الأَرْضِ جَمِيْعًا .

مؤتمر
كلية
الدراسات
الإسلامية

الْخَاتِمَةُ

وَتَشْتَمِلُ عَلَىٰ :

١ – أَهَمِّ نَتَائِجِ الدِّرَاْسَةِ .

٢ – أَهَمِّ التَّوْصِيَّاْتِ .

٣ – الْمَرَاْجِعِ الْعِلْمِيَّةِ .

٤ – قَائِمَةٍ بِمُحْتَوَيَاْتِ الدِّرَاْسَةِ .

أَهَمُّ نَتَائِجِ الدِّرَاسَةِ

أَوَّلاً : الْحَدِيْثُ الْوَارِدُ فِيْ تَجْدِيْدِ الدِّيْنِ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَأَمَّا الْمَتْنُ : فَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَىٰ عِلَّةٍ، وَقَدْ صَحَّحَهُ مِن الأَئِمَّةِ : السَّخَاوِيُّ، وَالسُّيُوْطِيُّ، وَالْمُلَّا عَلِي الْقَارِي، وَعبدُ الرؤوف الْمُنَاوِي، وَغَيْرُهُمْ .

ثَانِياً : إِنَّ اخْتِيَارَ أَلْفَاظِ الْحَدِيْثِ لَهُ دَلالاتٌ وَأَسْرَارٌ، يُمْكِنُ أَن تُمَثِّلَ فِيْ مَجْمُوْعِهَا جَانِبًا هَامًّا مِن فِقْهِ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلامِ .

ثَالِثاً : يُمَثِّلُ هَذَا الْحَدِيْثُ بَارِقَةَ أَمَلٍ لِهَذِهِ الأُمَّةِ، فِيْ بَقَاءِ دِيْنِهَا مَحْفُوْظًا إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَمِن تَمَامِ الْحِفْظِ تَنْقِيَةُ الشَّرْعِ مِن كَافَّةِ صَوَرِ الْبِدَعِ، وَالْخُرَافَةِ، وَالانْحِرَافِ عَنْ مَنْهَجِ الْوَسَطِيَّةِ وَالاعْتِدَالِ .

رَابِعاً : يُطْلَقُ التَّجْدِيْدُ – فِيْ أَوْجَزِ عِبَارَةٍ – عَلَى العَوْدَةِ إِلَىٰ صَحِيْحِ الإِسْلامِ، وَمُحَارَبَةِ كَافَّةِ صُوَرِ الانْحِرَافِ عَن الْمَنْهَجِ الْوَسَطِيِّ، فِيْ ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيْحَةِ، وَفَهْمِ عُلَمَاءِ الأُمَّةِ النَّابِهِيْنَ .

خَامِساً : مِنْ أَبْرَزِ صُوَرِ التَّجْدِيْدِ :

١ – إِظْهَارُ مَا خَفِيَ مِنْ أَحْكَامِ الدِّيْنِ، وَتَشْرِيْعَاتِهِ .

٢ – تَطْوِيْرُ الْوَسَائِلِ وَالأَدَوَاتِ الَّتِيْ يَسْتَعِيْنُ بِهَا عُلَمَاءُ الدِّيْنِ فِيْ نَشْرِ الإِسْلامِ .

٣ – إِحْيَاءُ فِقْهِ الاجْتِهَادِ فِي الْفُرُوْعِ، وَمَا يُسْتَجَدُّ مِن وَقَائِعَ، وَأَحْدَاثٍ .

سَادِساً : يَنْبَغِيْ أَن يَكُوْنَ الْمُجَدِّدُ مَشْهُوْدًا لَهُ بِصِدْقِ الإِيْمَانْ، وَالإِخْلاصِ فِي الدَّعْوَةِ، وَالتَّفَانِيْ فِيْ نُصْرَةِ هَذَا الدِّيْنِ، مُتَّصِفًا بِالْعِلْمِ الْغَزِيْرِ، وَالْفَهْمِ الدَّقِيْقِ، وَالتَّمَكُّنِ التَّامِّ مِن مَقَاْصِدِ الشَّرِيْعَةِ، ذَاْ رُؤْيَةٍ ثَاْقِبَةٍ لِوَاْقِعِ الأُمَّةِ، وَوَعْيٍ حَقِيْقِيٍّ بِقَضَايَاْهَاْ، مُنْطَلِقًا فِيْ مُهِمَّتِهِ الإِصْلاحِيَّةِ مِن ثَوَاْبِتِ الدِّيْنِ، وَأُصُوْلِهِ، وَالاعْتِزَاْزِ بِالْهُوِيَّةِ الإِسْلامِيَّةِ .

سَابِعاً : يَنْبَغِيْ أَن يَكُوْنَ التَّجْدِيْدُ فِي الْوَسَاْئِلِ وَالآلِيَّاْتِ، وَأَن يَتَنَاْوَلَ الْفُرُوْعَ وَالْجُزْئِيَّاْتِ، دُوْنَ الأُصُوْلِ وَالْكُلِّيَّاْتِ، وَأَن يَكُوْنَ بِلُغَةٍ تُنَاْسِبُ الْعَصْرَ، وَأَن تَتَضَاْفَرَ الْجُهُوْدِ لِبَعْثِ الأَمَلِ فِيْ النُفُوْسِ، وَنَشْرِ ثَقَاْفَةِ الْعَمَلِ وَالْبِنَاْءِ، وَمُقَاْوَمَةِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِيْ تَنْخَرُ فِيْ عِظَاْمِ الأُمَّةِ .

ثَامِناً : ضَرُوْرَةُ التَّأْصِيْلِ الشَّرْعِيِّ لِكُلِّ فِكْرَةٍ تُطْرَحُ عَلَىْ طَاْوِلَةِ التَّجْدِيْدِ ؛ تَأْكِيْدًا لِلتَّجَرُّدِ الْكَاْمِلِ مِن الأَهْوَاْءِ الذَّاْتِيَّةِ، وَالْمَصَاْلِحِ الْخَاْصَّةِ .

تَاسِعاً : الرَّاْجِحُ عِنْدَ الْعُلَمَاْءِ جَوَاْزُ كَوْنِ الْمُجَدِّدِ فَرْدًا وَاْحِدًا، أَوْ جَمَاْعَةً، وَلا يُمْكِنُ الْجَزْمُ بِدُخُوْلِ شَخْصٍ فِيْ دَاْئِرَةِ الْمُجَدِّدِيْنَ، بَل لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِغَلَبَةِ الظَّنِّ، وَمِنْ أَخْطَرِ مَاْ يُلاحِظُهُ الْمُدَقِّقُ فِيْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : أَنَّ تَحْدِيْدَ أَسْمَاْءِ الْمُجَدِّدِيْنَ قَدْ يَعْتَرِيْهِ أَحْيَاْنًا – وَاللهُ أَعْلَمُ – شَيْءٌ مِن الْعَصَبِيَّةِ الْمَذْهَبِيَّةِ، الَّتِيْ لا يَصِحُّ الاحْتِكَاْمُ إِلَيْهَاْ، أَو الاعْتِمَاْدُ عَلَيْهَاْ، أَو الْوُثُوْقُ بِهَاْ .

أَهَمُّ التَّوْصِيَّات

أَوَّلاً : ضَرُوْرَةُ تَوَحُّدِ الأُمَّةِ خَلْفَ قِيَادَةٍ دِيْنِيَّةٍ، مُؤَهَّلَةٍ لإِحْيَاْءِ ثَقَاْفَةِ التَّجْدِيْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ، وَتَنْقِيَةِ التُّرَاْثِ مِن الشَّوَاْئِبِ الْعَاْلِقَةِ بِهِ، وَنَشْرِ صَحِيْحِ الدِّيْنِ بِوَسَاْئِلَ مُبْتَكَرَةٍ تُنَاْسِبُ رُوْحَ الْعَصْرِ، وَحَسْمِ كَثِيْرٍ مِنْ قَضَاْيَا الْخِلاَفِ الَّتِيْ مَزَّقَتْ وِحْدَةَ الأُمَّةِ، وَأَنْهَكَتْ قُوَاْهَاْ، وَذَلِكَ بِإِنْشَاْءِ الْمَجَاْمِعِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِيْ تَضُمُّ أَفْضَلَ الْكَفَاْءَاْتِ – فِيْ مُخْتَلَفِ التَّخَصُصَاْتِ – مِنْ عُلَمَاْءِ الأُمَّةِ النَّاْبِهِيْنَ .

ثَانِياً : ضَرُوْرَةُ تَوَحُّدِ الأُمَّةِ خَلْفَ كُلِّ دَعْوَةٍ صَاْدِقَةٍ لِلإِصْلاَحِ، طَاْلَمَاْ أَنَّهَاْ تُعْلِيْ قِيَمَ التَّمَسُّكِ بِثَوَاْبِتِ الدِّيْنِ، وَتَسْعَىْ جَاْهِدَةً إِلَىْ مُقَاْوَمَةِ كُلِّ دَخِيْلٍ أَوْ مَكْذُوْبٍ، وَتُحْيِيْ مَاْ يُنَاْسِبُ وَاْقِعَ الأُمَّةِ، فِيْ ضَوْءِ الْفَهْمِ الصَّحِيْحِ، الَّذِيْ يَرْتَضِيْهِ عُلَمَاْءُ الأُمَّةِ النَّاْبِهِيْنَ، وَيَتَّفِقُ مَعَ أُصُوْلِ مَنْهَجِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ .

ثَالِثاً : يَجِبُ أَن تَنْطَلِقَ الأُمَّةُ الإِسْلاَمِيَّةُ فِيْ مَسِيْرَتِهَاْ نَحْوَ التَّجْدِيْدِ مِن مُرْتَكَزَاْتٍ إِيْمَاْنِيَّةٍ ثَاْبِتَةٍ، تُؤَكِّدُ أَصَاْلَتَهَاْ، وَتَحْفَظُ هُوِيَّتَهَاْ، وَتُعَمِّقُ الْتِزَاْمَهَاْ بِقِيَمِ الدِّيْنِ، وَأَحْكَاْمِ الشَّرِيْعَةِ .

الْمَرَاجِعُ الْعِلْمِيَّةُ

أَوَّلًا : الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ

ثَانِيًا : كُتُبُ السُّنَّةِ

١ – سنن الترمذي، تأليف : محمد بن عيسى بن سَوْرة، أبي عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق : أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض – المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

٢ – سنن أبي داود، تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : المكتبة العصرية، صيدا – بيروت .

٣ – السنن الواردة في الفتن وغوائلها، والساعة وأشراطها، تأليف : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبي عمرو الداني، تحقيق : د/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر : دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ .

٤ – صحيحُ البخاريِّ (الجامع المسند الصحيح المختصر، من أمور رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وسننه، وأيامه)، تأليف : محمد بن إسماعيل، أبي عبد الله البخاري، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر : دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية، بإضافة ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

٥- صحيحُ مُسْلِمٍ (المسند الصحيح المختصر، بنقل العدل عن العدل، إلى رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –)، تأليف : مسلم بن الحجاج، أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف : أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

٧- المستدرك على الصحيحين، تأليف : أبي عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، الناشر : دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٨- معرفة السنن والآثار، تأليف : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر : جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي –باكستان)، دار قتيبة (دمشق –بيروت)، دار الوعي (حلب –دمشق)، دار الوفاء (المنصورة –القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٩- المعجم الأوسط، تأليف : سليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر : دار الحرمين –القاهرة .

ثَالِثًا : كُتُبُ الشُّرُوحِ

مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية

١ – تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تأليف : أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت.

٢ – التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف : زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف المناوي، الناشر : مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٣ – شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، تأليف : أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ .

٤ – عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم، تأليف : محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبي عبد الرحمن، العظيم آبادي، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ .

٥ – فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف : أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر : دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه : محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

٦ – فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف : زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف المناوي، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ .

٧ – مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف : علي بن (سلطان) محمد، أبي الحسن، نور الدين، الملا الهروي القاري، الناشر : دار الفكر، بيروت –لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .

رَابِعًا : كُتُبٌ حَدِيْثِيَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ

١ – تذكرة الموضوعات، تأليف : محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، الناشر : إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، ١٣٤٣هـ .

٢ – التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة، تأليف : الإمام الحافظ، جلال الدين السيوطي، تحقيق : عبد الحميد شانوحة، الناشر : دار الثقة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ .

٣ – جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف : مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط، الناشر : مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى .

٤ – شرح ألفية العراقي، المسماة بالتبصرة والتذكرة، تأليف : أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، قدم لها وراجعها : فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، الناشر : مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ .

٥ – كشف الخفاء ومزيل الإلباس، تأليف : أبي الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني، تحقيق : عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الناشر : المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تأليف : شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق : محمد عثمان الخشت، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

٧- النهاية في الفتن والملاحم، تأليف : أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز، الناشر : دار الجيل، بيروت –لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

خَامِساً : كُتُبُ التَّارِيْخِ وَالرِّجَالِ

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر : دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ .

٣- البداية والنهاية، تأليف : أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر : دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : عمر عبد السلام التدمري، الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٥- تاريخ بغداد، تأليف : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، الناشر : دار الكتب العلمية –بيروت، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ .

٦- تاريخ دمشق، تأليف : أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٧- تقريب التهذيب، تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : محمد عوامة، الناشر : دار الرشيد – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٨- تهذيب الأسماء واللغات، تأليف : أبي زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله : شركة العلماء، بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من : دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان .

٩- تهذيب التهذيب، تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر : مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ .

١٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف : يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج المزي، تحقيق : د/ بشار عواد معروف، الناشر : مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١١- الثقات، تأليف : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبي حاتم البُستي، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة : الدكتور/ محمد عبد المعيد خان – مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر

: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

١٢ – الجرح والتعديل، تأليف : أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، ابن أبي حاتم، الناشر : طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ– ١٩٥٢م .

١٣ – حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تأليف : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

١٤ – سير أعلام النبلاء، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ/ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٥ – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف : شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، الناشر : منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

١٦ – طبقات الشافعية الكبرى، تأليف : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

١٧ – طبقات الفقهاء الشافعية، تأليف : أبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق : محيي الدين علي نجيب، الناشر : دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م .

١٨ – الطبقات الكبرى، تأليف : أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

١٩ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : محمد عوامة أحمد، محمد نمر الخطيب، الناشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

٢٠ – مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تأليف : محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقى، تحقيق : روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، الناشر : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٤م .

٢١ – معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف : أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى، تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر : مكتبة الدار، المدينة المنورة – السعودية .

٢٢ – المغني في الضعفاء، تأليف : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : الدكتور/ نور الدين عتر .

٢٣ – الوافي بالوفيات، تأليف : صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق : أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر : دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

سَادِسًا : الْمَعَاجِمُ اللُّغَوِيَّةُ

١ – لسان العرب، تأليف : محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، ابن منظور الإفريقى، الناشر : دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

عدد الأجزاء: ١٥

٢ – معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف : د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٣ – معجم مقاييس اللغة، تأليف : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الناشر : دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٤ – المعجم الوسيط، تأليف : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، الناشر : دار الدعوة .

سَابِعًا : كُتُبٌ عَامَّةٌ

١ – أحكام أهل الذمة، تأليف : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق : يوسف بن أحمد البكري – شاكر بن توفيق العاروري، الناشر : رمادى للنشر – الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٢ – إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

٣ – مجموع الفتاوى، تأليف : تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م .

مُحْتَوِيَاتُ الدِّرَاسَةِ

المقدمة

أَوَّلاً : نَصُّ الْحَدِيْثِ مِنْ سُنَنِ الإِمَامِ أَبِيْ دَاْوُدَ – عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَىْ –

ثَانِيًا : تَخْرِيْجُ الْحَدِيْثِ

ثَالِثًا : دِرَاْسَةُ إِسْنَادِ الإِمَامِ أَبِيْ دَاْوُدَ – عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَىْ –

رَابِعًا : الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيْثِ

خَامِسًا : إِعْرَابُ الْحَدِيْثِ

سَادِسًا : الصُّوَرُ الْبَلاغِيَّةُ فِي الْحَدِيْثِ

سَابِعًا : تَحْلِيْلُ أَلْفَاظِ الْحَدِيْثِ

ثَامِنًا : الْمَعْنَى الْعَامُّ لِلْحَدِيْثِ

تَاسِعًا : فِقْهُ الْحَدِيْثِ

الْمَسْأَلَةُ الأُوْلَىْ : مَفْهُوْمُ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلامِ

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : ضَوَابِطُ التَّجْدِيْدِ فِي الإِسْلامِ

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ : هَلْ يُمْكِنُ حَمْلُ هَذَا الْحَدِيْثِ عَلَىْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَوَصْفُهُمْ بِالتَّجْدِيْدِ ؟

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْمُجَدِّدِ أَن يَكُوْنَ وَاحِدًا، أَمْ يَجُوْزُ أَن يَكُوْنَ جَمَاعَةً ؟

عَاشِرًا : أَهَمُّ الْفَوَائِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِن الْحَدِيْثِ

الْخَاتِمَةُ

أَهَمُّ نَتَائِجِ الدِّرَاْسَةِ

أَهَمُّ التَّوْصِيَّاْتِ

الْمَرَاْجِعُ الْعِلْمِيَّةُ

مُحْتَوَيَاْتُ الدِّرَاْسَةِ